الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تيسمسيلت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المحاسبة الوطنية

التخصص: **اقتصاد كمي**

المستوى: **السنة الثالثة ليسانس**

المؤلف: ديلمي هاجيرة

قسم العلوم الاقتصادية

الموسم الجامعي: 2024/2023

الفئات المستهدفة:

المطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص اقتصاد كمي ؛ كما يمكن أن يستفيد منها كل الطلبة بمختلف مستوياتهم وتخصصاتهم.

الأهداف التعليمية:

يستهدف التكوين في المحاسبة الوطنية الطلبة الباحثين في مجال التحليل الاقتصادي والاحصاء والاستشراف الاقتصادي، باعتبارها أداة فنية وبحثية تساعد الباحث على تفهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ودراسة تطورها.

تزود الطلبة باطار عام شامل لمختلف المجاميع الاقتصادية والمؤشرات الرئيسية التي تصور الحياة الاقتصادية وتعكس تفاعلاتها المختلفة من انتاج واستهلاك واستثمار واستيراد وتصدير.

اكساب الطالب جملة من المهارات الفنية المحاسبية والتي من أهمها:

القدرة على الفهم والقراءة الصحيحة لبيانات الاقتصاد الوطني الكلي واستخدامها في التحليل الاحصائي

تعلم مهارة الوصول الى البيانات الاقتصادية واستخراجها من الهيئات الاحصائية المتخصصة المحلية والدولية

معرفة الهندسة العامة لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية ومختلف المفاهيم وآليات تطبيقه على مستوى الاقتصاد لوطني.

المعارف المسبقة المطلوبة:

الاقتصاد الكلي

الاقتصاد الجزئي

المالية العامة

فهرس المحتويات

مقدمة

الفصل الأول: المحاسبة الوطنية كأداة للملاحظة وتحليل النشاط الاقتصادي

المبحث الأول: مفهوم المحاسبة الوطنية

المبحث الثاني: نشأة وتطور المحاسبة الوطنية

الفصل الثاني: أنظمة المحاسبة الوطنية ونظام الحسابات الجزائرية (SCEA)

المبحث الأول: نظام المحاسبة حسب الناتج المادي

المبحث الثاني: نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة

المبحث الثالث: نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA)

الفصل الثالث: طرق ومبادئ تسجيل العمليات في المحاسبة الوطنية

المبحث الأول: عمليات المحاسبة الوطنية

المبحث الثاني: حسابات القطاعات في (SCEA)

الفصل الرابع: المحاسبة الوطنية كأداة لتصوير النشاط الاقتصادي

المبحث الأول: الجدول الاقتصادي الكلي

المبحث الثاني: جدول المدخلات والمخرجات

المبحث الثالث: مجمعات المحاسبة الوطنية

الفصل الخامس: المحاسبة الوطنية وبعض مجالات التطبيق

المبحث الأول: التخطيط الاقتصادي الكلي

المبحث الثاني: وضع وبناء النماذج الاقتصادية

المبحث الثالث: استخدام المنظمات الدولية للحسابات الوطنية

المبحث الرابع: التحليل قصير الأجل

قائمة المراجع

مقدمة:

تعد المحاسبة الوطنية أو القومية وما ينتج عنها من معلومات مؤطرة ضمن ما يسمى بـ "الحسابات الاقتصادية القومية": من أهم أدوات البحث والتحليل الاقتصادي التي تساعد الباحث على تفهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ودراسة تطورها. فهذه الحسابات تزود المهتم بشؤون التحليل الاقتصادي والاجتماعي بإطار عام شامل لمختلف المجاميع الاقتصادية والمؤشرات الرئيسية التي تصور الحياة الاقتصادية وتعكس تفاعلاتها المختلفة من إنتاج واستهلاك وادخار واستثمار واستيراد وتصدير.

في الواقع، إن اقتصاد كل دولة يتألف من مجموعة من التنظيمات المتشابهة والمعقدة والتي لها أبعاد مختلفة من حيث تأثيرها على واقع الحياة الاقتصادية، وضمن هذا الإطار من التنظيمات تتم العمليات والصفقات في كل أوجه النشاط الاقتصادي وتتعلق هذه العمليات بالفعاليات الأساسية للحياة الاقتصادية، ولما كانت الإحصاءات التي تصف هذه العمليات والصفقات تشكل مجموعات ضخمة العدد من عناصر النشاط الاقتصادي كان لابد من تبويب هذه الإحصاءات وتلخيصها بشكل متوازن منسجم يبرز خواص هذه الإحصاءات ويسهل استعمالها ويساعد على تحليلها ومقارنتها للاستفادة منها في البحث العلمي ورسم السياسة الاقتصادية.

لهذا لجأ الاقتصاديون والاحصائيون إلى إيجاد أنظمة أو إطارات محاسبية خاصة يرتبون بواسطتها هذه الإحصاءات على شكل حسابات على مستوى الاقتصاد الوطني (القومي) تظهر وفقا للأساليب المحاسبية جانبي المنشأ (الموارد) والاستعمال (الاستخدام) لكل عنصر من العناصر الرئيسية كما هي محددة بموجب تلك الأنظمة أو الإطارات و الأشكال.

الفصل الأول:
المحاسبة الوطنية كأداة للملاحظة وتحليل النشاط الاقتصادي

تمهيد:

الحسابات الوطنية حي مجموعة من الحسابات تقوم على أساس نظرية القيد المزدوج، وتعرض الفقرات الرئيسية المكونة للانتاج الوطني والدخل الوطني والانفاق الوطني، فاذا كانت تلك الفقرات قد جرى تقديرها بصورة صحيحة فان الحسابات تكون متماسكة ومتوازنة، والعكس صحيح

المبحث الأول: مفهوم المحاسبة الوطنية

تتداخل المفاهيم والتسميات، ويبقى المعنى والمضمون متشابه، المحاسبة الوطنية وتسمى أحيانا الحسابات القومية (National Accounts)، وأحيانا أخرى المحاسبة القومية (National Accounting)، أو المحاسبة الاجتماعية (Social Accounting)، أو المحاسبة الاقتصادية (Accounting Economical)، أو حسابات (إحصاءات) الدخل القومي (National Income Accounts)

المطلب الأول: موضوع المحاسبة الوطنية

تعتبر المحاسبة الوطنية تقنية إحصائية، ترمي لإعطاء الاقتصاد الوطني تمثيلا رقميا شاملا لجميع الظواهر الاقتصادية في إطار متسق[1].

هي فرع من فروع العلوم الاقتصادية، تهتم بوحدات الاقتصاد الكلي، على خلاف المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية التي تهتم بوحدات الاقتصاد الجزئي

المطلب الثاني: استعمالات المحاسبة الوطنية

الهدف الأساسي لنظام المحاسبة الوطنية، هو توفير إطار مفاهيمي ومحاسبي شامل يمكن استخدامه لخلق قاعدة بيانات للاقتصاد الكلي تلائم تحليل وتقييم أداء اقتصاد معين.

ومن الاستخدامات المحددة لنظام الحسابات الوطنية نجد[1]:

---

[1]- حميد زيدوني، اليوم الأفريقي للإحصاء– ضبط الحسابات لتحسين الحاضر الأفريقي من أجل مستقبل أكثر إشراقا –،الديوان الوطني للإحصائيات،الجزائر،21نوفمبر2011،ص:

رصد سلوك الاقتصاد

يوفر نظام الحسابات الوطنية معلومات تغطي مختلف الأنشطة الاقتصادية ومختلف قطاعات الاقتصاد، كما أنه يسمح بتقييم الاقتصاد من خلال مقاييس الحجم والسعر وكذا مجاميع المحاسبة الوطنية التي تعتبر كمؤشرات مقتضبة للنشاط الاقتصادي والرفاه، ومن ثم الحكم على نجاح السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومات أو فشلها.

تحليل الاقتصاد الكلي

تستخدم الحسابات الوطنية في تحليل الآليات السببية التي تؤثر في الاقتصاد. عادة ما يكون التحليل في شكل تقدير للعلاقات الوظيفية بين المتغيرات الاقتصادية عن طريق تطبيق طرق القياس الاقتصادي على السلاسل الزمنية للبيانات من حيث القيمة والحجم التي تم تجميعها في اطار الحسابات الوطنية.

تتفاوت نماذج الاقتصاد الكلي المستخدمة في التحليلات وفقا لأهداف التحليل، ومدرسة الفكر الاقتصادي للمحلل.

المقارنات الدولية

تستخدم بيانات نظام الحسابات الوطنية على نطاق واسع لأغراض المقارنات الدولية بين أحجام مجاميع أساسية كالناتج المحلي الإجمالي، أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي... الخ، كما تستخدم هذه المقارنات لتقييم أداء اقتصاد معين نسبة إلى اقتصادات مماثلة أخرى.

تؤثر هذه المقارنات في الانطباعات الشعبية والسياسية بشأن النجاح النسبي للبرامج الاقتصادية.

كما تستخدم المحاسبة الوطنية في كل من[2]:

- رسم، تنفيذ، متابعة، وتقييم السياسات الاقتصادية

---

[1] – منظمة الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية 2008، ص ص: 71-72،
https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/docs/SNA2008ArabicWC.pdf، أطلع عليه بتاريخ: 2024/05/15.

[2] – حميد زيدوني، مرجع سبق ذكره، ص:

- متابعة أهم التوجهات الهيكلية والظرفية للاقتصاد الوطني
- دراسة الأثر
- محاكاة السياسات
- تأطير قوانين المالية
- المقارنات الدولية عبر الزمان والمكان.

المطلب الثالث: مستعملي المحاسبة الوطنية

يستفيد من الحسابات الوطنية كل من: [1]

- السلطات العمومية وأصحاب القرار
- الباحثين والجامعيين
- الطلبة
- المؤسسات
- الصحافة
- الهيئات الإقليمية والدولية.

المطلب الرابع: مصادر المعلومات في المحاسبة الوطنية

لإنجاز الحسابات الاقتصادية تستخدم مجموعة من مصادر المعلومات الاحصائية وتتمثل أهمها في[2]:

- التعداد الشامل
- المسوحات الإحصائية
- المصادر الإدارية

[1]- حميد زيدوني، مرجع سبق ذكره، ص:

[2]- الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2018 إلى 2020، رقم 933، ص: 01

المبحث الثاني: نشأة وتطور المحاسبة الوطنية

تاريخيا بدأت محاولات إعداد الحسابات القومية من خلال محاولة تقدير الدخل القومي والثروة القومية، وأول ما بدأت في نهاية القرن السابع عشر على يد الكاتب الإنكليزي (غريغوري كينغ) في عام 1696 عندما قام بمحاولة بدائية لتقدير الدخل القومي الإنجليزي.

ثم استؤنفت هذه المحاولات بعد منتصف القرن الثامن عشر على يد الفيزيوقراط، من خلال الطبيب الفرنسي الشهير (فرانسوا كينيه) في عام 1758 في مؤلفه الشهير "الجدول الاقتصادي"، حيث وصف تداول الناتج الصافي بين الطبقات الاجتماعية الثلاث التالية: 1- الطبقة المنتجة أو طبقة الفلاحين والمزارعين. 2- الطبقة الحاكمة أو طبقة الحكام والملاك والصناع والتجار والمستخدمين. 3- الطبقة العقيمة وأصحاب المهن الحرة.وشبَّه سريان الناتج الصافي للهيئة الاجتماعية بالدورة الدموية في جسم الإنسان.

بعد الطبيعيين جاءت المدرسة الكلاسيكية لتضم أولا كلا من (سميث، ريكاردو ومالتوس) ولتضم ثانيا (ماركس). هذه المدرسة هي التي اهتمت بالناحية الاقتصادية الكلية. وعلى الرغم من اختلاف بعض التعابير المستعملة عن بعضها الآخر فان مؤسسيها اهتموا بشرح تشكيل الدخل القومي وكيفية توزيعه بين الفئات المختلفة التي تشكل عناصر الأمة أو الجماعة.

أما الكلاسيكيون المجددون New-Clasiques أمثال منجر و والراس فعلى الرغم من تقدمهم في التحليل الاقتصادي إلا أنهم لم يعملوا عملا جادا على إظهار المحاسبة القومية إلى حيز الوجود، فاهتمامهم كان ينصب على التحليل الاقتصادي الجزئي وعلى المؤسسات الفردية ومشاريعها، وتجاهلوا فكرة المحاسبة القومية التي تعد أداة فعالة لتدخل الدولة في مراقبة النشاط الاقتصادي.

ثم استؤنفت محاولات إعداد حسابات قومية من خلال تقدير الدخل القومي بعد الحرب العالمية الأولى، ولاسيما على يد كل من (كوزنتز) في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1920، و(بولاي وستامب) في بريطانيا في عام 1924.

ثم جاءت أزمة 1929 لتؤكد أهمية تدخل الدولة تدخلا واسعا في المجال الاقتصادي ولاسيما في مجال تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

ويمكن القول أن أبرز حدث ساهم في إبراز الحسابات القومية وتطويرها هو النظرية الكينزية عام 1936 عندما نشر (جون مينارد كينز) "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود"، فأوجد الإطار الاقتصادي الملائم لمثل هذه الأبحاث، ولاسيما بواسطة المفاهيم الاقتصادية الكلية التي دفعت دراسات الدخل القومي نحو النمو والتطور.

وقد بين كينز في نظريته العامة المشار إليها كيف انتقل الاقتصاد المعاصر من عهد الوحدات الجزئية إلى عهد الوحدات الكلية.

ومن النطاق الخاص الضيق إلى النطاق العام الواسع، ومن التوجيه الفردي أو ما يسمى بقرارات الفعاليات الاقتصادية الفردية إلى التوجيه العام أو مقررات الفعاليات الاقتصادية العامة التي تتولاها المجموعات والهيئات والمؤسسات والأجهزة المختلفة وعلى رأسها الدولة.

وكان لزاماً على السلطات الحكومية إرساء الأسس والقواعد اللازمة لمثل هذا الاتجاه الجديد، بواسطة جميع الإحصاءات الدقيقة الشاملة المتعلقة بالثروة القومية وبالدخل القومي، وبسائر النشاطات الاقتصادية، ووضع القاعدة الاقتصادية والنماذج الرياضية التي تتمشى مع التطورات الأخيرة.

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت الحاجة لحصر خسائر ما دمرته الحرب، وتقدير التعويضات لها من أجل إعادة تعمير اقتصاديات البلدان الأوربية، وفيما بعد للتعرف على حالة الاقتصاد وتطوره، فكان هذا الأمر موضع اهتمام القسم الاقتصادي واللجنة الإحصائية لدى الأمم المتحدة (عصبة الأمم حينذاك) فانطلقت من الخبرات المتراكمة من السابق عن كيفية قياس الدخل القومي وإمكانية الاستفادة منها في بناء إطار للحسابات القومية.

في الحقيقة، تراكمت خبرة البلدان والمنظمات الدولية في مجال المحاسبة القومية بشكل سريع خلال فترة ما بعد الحرب الثانية، وبحلول عام 1950 تمكن المكتب الإحصائي للأمم المتحدة من إعداد تقديرات الدخل القومي لـ 41 بلدا للفترة " 1938 – 1948" أو لجزء منها. وبموازاة ذلك، نشرت منظمة التعاون الأوربي عام 1952 مجموعة حسابات أعدتها وحدة بحوث الحسابات القومية التابعة لها التي أنشئت لتشجيع إعداد إحصاءات حسابات قومية مقارنة بين عدد من البلدان.

في عام 1952، عين الأمين العام للأمم المتحدة فريق خبراء اجتمع في نيويورك لوضع نظام موحد، وكانت نتيجة الاجتماع تقرير عام 1953 بعنوان " نظام حسابات قومية وجداول داعمة". قدم تقرير عام 1953 مجموعة مؤلفة من ستة حسابات موحدة، تقوم على أساس حسابات هيكل إنتاج، وتخصيص ومطابقة رأسمالية، ومعاملات خارجية لثلاثة قطاعات رئيسية هي: قطاع المشايع، وقطاع الأسر المعيشية والمؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح، وقطاع الحكومة العامة. وجاء في مقدمة تقرير 1953 أن الغرض منه " هو وضع نظام محاسبة قومية موحد لإيجاد إطار لتقديم تقارير عن إحصاءات الدخل القومي والناتج القومي تطبق على نطاق عام"، كما أشارت إلى مسألة هامة جدا تخص المقارنات الدولية وهي حساب قيم المؤشرات الإجمالية بالأسعار الثابتة، وذلك لأغراض المقارنة والتحليل.

وفي عام 1964 عقدت الأمم المتحدة اجتماع فريق خبراء لتقديم اقتراحات لتوسيع وتنقيح نظام عام 1953، واستندت مناقشات فريق الخبراء في هذا الاجتماع إلى مشروع ورقة عمل أعدها الاقتصادي البريطاني ريتشارد ستون وورقات تكميلية أخرى أعدتها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقدمت نتائج مناقشات فريق الخبراء إلى اللجنة الإحصائية عام 1967، وفي عام 1968 أقرت اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة نظام الحسابات القومية المنقح الذي أصبح يعرف بـ SNA-68.

جاء في مقدمة نظام 1968 أن تطورين اثنين حدثا منذ صدور نظام 1953 ساعدا على إصدار النظام الجديد لعام 1968 وجعلاه ضروريا إذا ما أريد للمعايير الدولية أن تواكب العمل الجاري في مختلف البلدان.

التطور الأول: هو صياغة وتطوير نظام المحاسبة القومية بإضافة مزيد من التفاصيل والتوضيحات إلى الحسابات لتلبية احتياجات التحليل الاقتصادي المتزايدة، وبذل جهود مكثفة للتوفيق بين نظام الحسابات القومية ونظام محاسبة الإنتاج المادي المطبق في الاتحاد السوفيتي السابق.

التطور الثاني: كان بناء نماذج اقتصادية مفصلة كوسيلة مساعدة للتحليل الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية المختلفة.

نتيجة هذه التطورات التي تحققت في نظام 1968 أصبح نظام الحسابات القومية الجديد يشتمل على توسعات كبيرة في مجال هيكل الحسابات، إذ قسم حساب الإنتاج إلى حسابات مدخلات ومخرجات

وقسم صافي الإقراض/الاقتراض إلى تدفقات مالية قطاعية، كما قسمت حسابات الدخل والإنفاق وحساب رأس المال للدولة كلها لتبين حسابات القطاعات. ووضع هيكل النظام في مصفوفة تمثل في كل حساب الأصول الافتتاحية والإنتاج والاستهلاك والتراكم والعالم الخارجي وإعادة التقييم والأصول الختامية، بصف وعمود.

ولكي يشمل نظام 1968 هذه التوسعات قدم مجموعة من 20 حسابا مقسمة في ثلاث فئات.:

تضم الفئة الأولى الحسابات الموحدة للدولة، وهي مجموعة مترابطة توجز حسابات الإنتاج، والنفقات الاستهلاكية، والدخل والإنفاق، وتكوين رأس المال، وتمويل رأس المال، وتقفل بحساب المعاملات الخارجية للدولة.

أما حسابات الفئة الثانية فتتعلق بحسابات الإنتاج، والنفقات الاستهلاكية، وتكوين رأس المال، وتبين عرض السلع والخدمات والتخلص منها.

وتتصل حسابات الفئة الثالثة بحسابات الدخل والإنفاق، وتمويل رأس المال، التي تنظم لكل من القطاعات المؤسسية التي ينقسم إليها المتعاملون المقيمون: الشركات غير المالية، المؤسسات المالية، الحكومة العامة، المؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية، الأسر المعيشية.

وتوقع واضعو نظام 1968 أن ينطبق هذا النظام بنفس القدر على جميع البلدان مهما كانت مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي تمر بها.

طلبت اللجنة الإحصائي في الأمم المتحدة إجراء مراجعة وتقديم تقرير عن التقدم الذي تحرزه البلدان في مجال تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 1968، والصعوبات التي تواجهها عملية التطبيق. وأمرت هذه اللجنة في عام 1979 بعقد اجتماع لفريق من الخبراء حيث تم الاجتماع عام 1979 بعقد اجتماع لفريق من الخبراء، حيث تم الاجتماع عام 1980 لبحث التطبيق العملي لنظام 1968 واتجاهه المستقبلي في ضوء الخبرات المكتسبة لدى كل دولة من الدول وتغير الأولويات التحليلية والقدرات الإحصائية. وإثر تقرير آخر قدم إلى اللجنة الإحصائية يتضمن آراء فريق الخبراء طلبت اللجنة وضع مقترحات محددة بشأن تحديث نظام الحسابات القومية.

وفي دورة عام 1985 عهدت اللجنة الإحصائية إلى الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بالحسابات القومية، بوضع برنامج العمل والترتيب لمشاركة خبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية المعنية مشاركة فعالة. وخلال الفترة ما بين عامي " 1986- 1989" اجتمعت فرق الخبراء لمناقشة سلسلة عريضة من المسائل المطروحة التي يمكن تلخيصها في ثمانية مواضيع، هي: هيكل نظام الحسابات القومية، ومقارنات الأسعار والكميات، والقطاع الخارجي، وقطاع الأسر المعيشية، والقطاع العام، وحسابات الإنتاج وجداول المدخلات والمخرجات، والتدفقات والموازين المالية، ومطابقة نظام الحسابات القومية ونظام الموازين الاقتصادية. أتيح مشروع مؤقت لنظام الحسابات القومية المنقح لاجتماع اللجنة الإحصائية عام 1991، كان أساسا للمناقشة في حلقة دراسية أقاليمية عقدت في تشرين الأول 1992. وقدم المشروع نفسه إلى اللجنة الإحصائية في دورة عام 1993 مع تقرير الحلقة الدراسية الذي جاء في خاتمته أن " المشتركين يعتقدون بأن نظام الحسابات القومية المنقح يشكل تحسينا هائلا على سلفه الذي نشر عام 1968. وأوصت اللجنة الإحصائية بالإجماع في دورتها السابعة والعشرين المعقودة في نيويورك خلال الفترة " 22 شباط – 3 آذار 1993" باعتماد نظام الحسابات القومية لعام 1993، وحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على استعماله.

لقد جاء نظام الحسابات القومية لعام 1993 تلبية لمتطلبات التطورات الكبيرة التي حصلت في اقتصاديات مختلف بلدان العالم خلال الخمس والعشرين سنة التي انقضت منذ نشر نظام الحسابات القومية السابق عام 1968. فقد أصبح التضخم المالي محل اهتمام أساسي للسياسة العامة، وتغير الدور الذي تلعبه الحكومة في كثير من البلدان خاصة تلك البلدان التي هي في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، واكتسبت أنشطة الخدمات، خاصة الخدمات التجارية وخدمات الاتصالات، دورا هاما متزايدا، وأصبحت المؤسسات المالية وأسواق رأس المال أكثر تطورا وتنوعت أدواتها ونشاطاتها. وقد استجاب نظام 1993 إلى جميع هذه التطورات لحد كبير من خلال الحسابات الجديدة والتوضيحات والتصنيفات العديدة التي تضمنها.

ومن الخصائص المميزة أيضا لنظام 1993 هو توضيحه لعدد من القضايا المطروحة المحددة كمبادئ التقييم والقيد في الحسابات، ومعالجة النشاطات غير الشرعية في الاقتصاد، ومعاملة ضريبة القيمة المضافة (ضريبة المبيعات) التي أخذت بها بلدان كثيرة في السنوات الأخيرة، واستخدام الأرقام القياسية للوصول إلى المؤشرات الأساسية بالأسعار الثابتة وغيرها.

لقد كان اعتماد نظام الحسابات القومية لعام 1993 واحدا من أهم الأحداث التي حصلت في ميدان الإحصاءات الرسمية خلال الخمس والعشرين سنة التي انقضت منذ نشر نظام 1968. فهو يعطي صورة شاملة للاقتصاد الوطني والتدفقات التي تتم داخله وبينه وبين بقية العالم، ويتوقع منه أن يوفر إرشادات هامة تسهل عمل المحاسبين القوميين في مختلف البلدان المتقدمة والنامية، ويتميز بالمرونة الضرورية كوسيلة لتسهيل المقارنات الدولية، ويعزز الدور المركزي للحسابات القومية في الإحصاء[1].

[1] – حسن حزوري، حسابات قومية، دروس مقدمة لطلبة السنة الثالثة –إدارة الأعمال والعلوم المالية والمصرفية–،كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2007/2006.

الفصل الثاني:
أنظمة المحاسبة الوطنية
ونظام الحسابات الجزائرية
(SCEA)

المبحث الثالث: نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA)

تهتم المحاسبة الوطنية بالنشاطات الاجتماعية التي تؤدي إما إلى الانتاج السوقي، أو الانتاج المعيشي، أو الخدمات غير المسوقة، كما تهتم المحاسبة الوطنية بالعمليات الاقتصادية التي تكون نتيجة العمل الاجتماعي المخصص للانتاج وذلك أثناء مراحل الانتاج والتوزيع، التبادل، الاستهلاك.

المطلب الأول: حقل الملاحظة في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA)

تتمثل عناصر الملاحظة في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، في التحديد المكاني والزماني لحقل الانتاج وكذا الأعوان الاقتصايين.

الفرع الأول: تحديد حقل الإنتاج في نظام (SCEA)

يلعب تعريف الإنتاج دورا رئيسيا في نظام المحاسبة الوطنية. وان كانت كل الانظمة المحاسبية تعتبر السلع نتيجة نشاط انتاجي، يشمل السلع المادية (الأشياء والطاقة)، لكن هذا ليس صحيحا بالنسبة للخدمات التي تختلف معالجتها من نظام للمحاسبة الوطنية الى نظام اخر.

تصنف الخدمات في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA) **الى:**

- **الخدمات الإنتاجية المادية:**

تضم النقل وملحقاته (مستودعات، وكالات...) مواصلات، تجارة، خدمات السياحة (فنادق، مقاهي، مطاعم...)وسطاء، ملاحق التجارة والصناعة، مصالح الدراسات بالنسبة للمؤسسات والبناء (الهندسة المعمارية)، مصالح التوزيع، التصليح والصيانة، التسويق، ايجار العتاد.

- **الخدمات الإنتاجية غير المادية:**

هي الخدمات المسوقة المقدمة للعائلات مثل: الطب الخاص، الحلاقة، السنما...الخ

- **الخدمات غير الإنتاجية:**

هي الخدمات التي تقدم مجانا كالتعليم والصحة العموميين، خدمات الإدارات العمومية، المؤسسات المالية (الخدمات المالية والتأمينات)، الخدمات المنزلية، السكن والشؤون العقارية.

الفرع الثاني: محتوى حقل الإنتاج في (SCEA)

في تحديده لحقل الإنتاج يعتبر نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية * ضمن الأنشطة المنتجة القطاعات التالي[1]:

- ✓ الفلاحة (بما في ذلك استغلال الغابات والصيد البحري)
- ✓ الصناعة (بما في ذلك المحروقات)
- ✓ البناء والأشغال العمومية
- ✓ الخدمات الإنتاجية المادية وغير المادية (التجارة والنقل...الخ)

المطلب الثاني: التحديد المكاني والزمني لحقل الملاحظة

الفرع الأول: الاقامة

الإقامة هو مفهوم اقتصادي، وليس له علاقة بالمفهوم القانوني، ولا يرتبط بمفاهيم الجنسية.

تنبع أهمية التحديد الدقيق لمفهوم الإقامة من حقيقة أن هذا التحديد سيساهم في التوصل الدقيق لأهمية المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد محل الدراسة. وما يستتبع ذلك من تأثير على قيم الناتج الإجمالي المحلي وغيره من المتغيرات الاقتصادية المتأثرة بهذا التحديد.

يعتمد هذا التحديد على مقومين أساسيين هما الإقليم الاقتصادي، ومركز المصلحة الاقتصادية.[2]

الإقليم الاقتصادي:

يشير إلى الإقليم الجغرافي الواقع داخل الحدود السياسية للدولة، ويتمتع أفراده بحرية التنقل وكذلك السلع ورأس المال.

كما يدخل ضمن الإقليم الاقتصادي كل من:

المجال الجوي

المياه الإقليمية التي يتمتع البلد المعني بالسيادة الخالصة عليها.

---

* إن نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة هو نظام موحد يعتمد على تعريف أوسع لحقل الإنتاج. زيادة على الأنشطة التي يعتبرها نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية كمنتجة، يدمج نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة كذلك أنشطة الإدارة العمومية والمؤسسات المالية والشؤون العقارية والخدمات المنزلية.

[1] – الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011، رقم609، ص: 27.

[2] – المعهد العربي للتخطيط، المفاهيم الأساسية لنظام الحسابات القومية، .....

أية مناطق تابعة له في كافة أرجاء العالم (مثل أراضي السفارات والقواعد العسكرية ومكاتب الاستعلامات والهجرة...) والتي تمارس أعمالها بموجب موافقة رسمية من البلدان التي تقع فيها هذه المناطق.

ولا يدخل ضمن مظلة الإقليم الاقتصادي لأي بلد المناطق التابعة لبلدان أخرى في البلد المعني، والمناطق التابعة لمنظمات إقليمية أو دولية.

- **مركز المصلحة الاقتصادية:**

يكون للوحدة المؤسسية مركز مصلحة اقتصادية، إذا ما كان لها محل سكني أو موقع انتاج، أو محلات أخرى، داخل الاقليم الاقتصادي، حيث تمارس نشاطها ومعاملاتها بشكل واسع يؤكد استمرارية العمل لمدة سنة أو أكثر، مع عدم اشتراط ثبات موقع العمل طالما استمر داخل الاقليم الاقتصادي.

تعتبر ملكية الأراضي والمباني مؤشرا كافيا على وجود مركز المصلحة الاقتصادية.

الفرع الثاني: الإطار الزمني لحقل الملاحظة

يتعلق الأمر بتحديد الفترة الزمنية أو فتة الملاحظة التي خذ بها نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، عند ملاحظة وقياس وتسجيل مختلف العمليات الاقتصادية التي قام بها مختلف الأعوان الاقتصاديين المقيمون داخل المحيط الاقتصادي للجزائر.

تأخذ المحاسبة الوطنية بمبدأ السنوية كفترة للملاحظة.

المطلب الثالث: الأعوان الاقتصاديين

يصنف نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA) الأعوان الاقتصاديين وفق مبدأين أساسيين:

مبدأ تقني: يتم تصنيفها إلى فروع اقتصادية

مبدأ قانوني: يتم تصنيفها إلى قطاعات مؤسسية

الفرع الأول: الوحدة المؤسسية

الوحدة المؤسسية، هي الوحدة الاقتصادية القاعدية (الأولية) للتجميع

وتعرف الوحدة المؤسسية على أنها: كيان اقتصادي، قادر في حد ذاته على امتلاك الأصول وتحمل الالتزامات وممارسة الأنشطة الاقتصادية والدخول في معاملات مع كيانات أخرى. وهي مركز لاتخاذ القرارات الاقتصادية*.[1]

تتكون الوحدة المؤسسية من: العائلات، والأفراد، ومن الكيانات القانونية والاجتماعية مثل الشركات وأشباه الشركات، الحكومة.

الفرع الثاني: تصنيف الأعوان الاقتصاديين إلى قطاعات مؤسسية

يطلق لفظ قطاع مؤسسي، على مجموعة من الوحدات المؤسسية المجمعة على أساس الوظائف، والسلوك، والأهداف الأساسية.

تتألف القطاعات المؤسسية بدورها من قطاعات فرعية وبمستويات مختلفة ومتميزة حسب تصنيفاتها الهرمية. يتضمن القطاع الفرعي كامل الوحدات المؤسسية، وتنتمي كل وحدة مؤسسية إلى قطاع فرعي واحد فقط.[2]

يميز (SCEA) أربع قطاعات مؤسسية وشبه قطاع

- ✓ الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية غير المالية (SQS) Sociétés et Quasi Sociétés
- ✓ العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة (MEI) Ménages et Entreprise Individuelle
- ✓ المؤسسات المالية (IF) Institutions Financière
- ✓ الإدارات العمومية (AP) Administration Publique
- ✓ باقي العالم (RDM) Reste Du Monde

* الأولوية في التعريف تعطى لاستقلالية حيازة الأصول وتحمل الخصوم، لأنها توفر أفضل طريقة لتنظيم جمع وعرض الاحصاءات.

[1] – أحمد الكواز، نظام الحسابات القومية، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 11، الكويت، 2002، ص: 05.

[2] – أحمد الكواز، نظام الحسابات القومية، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

الفرع الثالث: محتوى القطاعات المؤسسية

الشركات وأشباه الشركات الإنتاجية غير المالية (SQS)
Sociétés et Quasi Sociétés

يحوي هذا القطاع على مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة، والتي نشاطها الرئيسي انتاج السلع والخدمات المسوقة حسب (SCEA)، (على سبيل المثال تشكل المؤسسات التالية جزءا من هذا القطاع: الخطوط الجوية الجزائرية، نفطال...).

اما اشباه الشركات فتحوي فروع المؤسسات الأجنبية المقيمة في الجزائر، وكذا بعض الهيئات العامة التي تنتج منتجات مسوقة ولها ميزانية خاصة بها (مثل البريد والمواصلات (طوابع، خدمات الهاتف، التلغرام)، وكذا المؤسسات الفردية (المؤسسات ذات الشخص الوحيد) التي لها محاسبة تامة (كاملة).

العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة (MEI) Ménages et Entreprise Individuelle

- **العائلات**: يحوي مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة والتي وظيفتها الأساسية هي عرض العمل، والاستهلاك النهائي[1]. يتكون هذا القطاع من:
  - **العائلات العادية**: تتكون من مجموع الأشخاص بصفتهم الاعتيادية، الذين يعيشون في سكن واحد ويعتبر اقامة أساسية.
  - **العائلات الجماعية**: مجموع الأشخاص بصفتهم الاعتيادية، الذين يعيشون في مكان واحد في شكل مجموعات، ويتناولون في الغالب وجباتهم بشكل مستقر، ك: الطلبة في الحي الجامعي، الجنود في الثكنة.

ملاحظة: العائلات لا تمسك محاسبة تامة وإنما تتمتع باستقلالية القرار في نفقاتها، تسيير ممتلكاتها، لهذا تعتبر العائلة وحدة مؤسسية.

[1] – أحمد الكواز، نظام الحسابات القومية، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

➢ **المؤسسات الفردية الصغيرة:** وظيفتها الأساسية هي انتاج السلع والخدمات الانتاجية المسوقة غير المالية المرتبطة بقطاع العائلات.

سبب الربط بين العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة، هو أن هذه الأخيرة ليس لها محاسبة تامة من جهة ومن جهة أخرى لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية المنفصلة عن شخصية المالكين (لها شخصية قانونية) مثل المحامين والأطباء الخواص، حرفيون، تجار صغار، فلاحون صغار...الخ.

المؤسسات المالية (IF) Institutions Financière

يتكون هذا القطاع من مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة التي تعمل أساسا في الوساطة المالية أو الخدمات المالية المساعدة[1]، والتي وظيفتها الأساسية هي تمويل النشاط الاقتصادي، وتشمل: البنك المركزي، مجموع البنوك (ب و ج، بدر، ب خ ج، ق ش ج)، الخزينة العمومية، المؤسسات المالية الأخرى (صندوق التوفير،شركات التأمين...)

هذا القطاع غير إنتاجي في (SCEA)

الإدارات العمومية (AP) Administration Publique

تتكون من مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة التي بالاضافة الى مهامها السياسية ومسؤولياتها في التنظيم الاقتصادي، تقوم بتوفير الخدمات غير المسوقة[2] (أحيانا السلع) بشكل مجاني أو شبه مجاني (تعليم، صحة، عدالة...) واعادة توزيع الدخل والثروة بين مختلف فئات المجتمع عن طريق الضرائب والاعانات.

يشمل هذا القطاع: الادارات المركزية (الوزارات)، الادارات المحلية، ادارة الضمان الاجتماعي، المنظمات الاجتماعية لخدمة العائلات (نقابات، جمعيات رياضية).

باقي العالم (RDM) Reste Du Monde

يشمل مجموع الوحدات غير المقيمة (عائلات، مؤسسات أجنبية، ادارات أجنبية...)والتي لها علاقة اقتصادية مع الوحدات المقيمة.

---

[1] – أحمد الكواز، نظام الحسابات القومية، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

[2] – أحمد الكواز، نظام الحسابات القومية، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

هذا العون ليس قطاعا بالمعنى الصحيح، ما دام أنه يشمل عدة وحدات مؤسسية غير متجانسة.

تظهر حسابات الخارج بشكل إجمالي التدفقات ما بين الاقتصاد الوطني وباقي العالم.

الفرع الرابع: تصنيف الأعوان الاقتصاديين إلى فروع اقتصادية

- ✓ **الناتج:** تجمع السلع والخدمات ذات الطبيعة المتقاربة، والتي تنتمي إلى نفس العائلة في عدد من أصناف متجانسة ما أمكن تسمى النواتج، مثل: ناتج الزراعة يشمل القمح الشعير البرتقال الطماطم...الخ، ناتج الصناعة الغذائية يشمل المربى عصير الفواكه المصبرات...الخ.
- ✓ **المدونة:** تصنف هذه النواتج في مدونة للنواتج والتي هي عبارة عن قائمة مرقمة للنواتج المأخوذة من قبل المحاسبة الوطنية.

تستخدم المدونة حسب حاجات التحليل، إذ يمكن وضع مدونة بـ 400 ناتج، ويمكن أن تختزل في مدونة من 20 ناتج

يستخدم (SCEA) مدونة ذات مستوى تجميعي من 19 ناتجا عند تحليل الانتاج في جدول المدخلات والمخرجات.

الفرع الاقتصادي: يعرف على أنه مجموع وحدات الإنتاح المتجانسة، والتي تنتج نفس الناتج (دون سواه) من المدونة، ويمكن أن تتوافق وحدة إنتاج متجانسة مع وحدة مؤسسية كاملة أو مع جزء منها.

كما يمكن أن تتكون الوحدة المؤسسية من مجموع وحدات إنتاج متجانسة وكل منها تنتج سلعة أو خدمة مختلفة.

فالوحدات المؤسسية تقسم باعتبار الفروع بحسب النواتج المختلفة المكونة لإنتاجها. فمثلا مؤسسة تصنع الصلب والكهرباء فهي جزء من فرع النواتج التعدينية بالنسبة لإنتاجها الصلب، ولفرع الكهرباء بالنسبة لإنتاجها الكهرباء.

ملاحظة: بخلاف التصنيف حسب القطاعات المؤسسية فان التصنيف حسب الفروع لا يحترم الوحدة القانونية للمؤسسات، فهذه الأخيرة (المؤسسات) يمكن أن تتنازعها عدة فروع مختلفة حسب طبيعة السلع و/أو الخدمات التي تنتجها

هناك ارتباط قانوني بين المؤسسة والقطاع الذي تنتمي اليه

وارتباط تقني بين وحدة الانتاج (الصلب مثلا) والفرع المناسب (المنتجات التعدينية)

يميز (SCEA) بين الفروع التالية:

- فروع الانتاج: تضم كل كل وحدات انتاج السلع والخدمات الانتاجية بما في ذلك المؤسسات الفردية الصغيرة (مثل فرع المحروقات، التجارة)
- فروع الخدمات المسوقة غير الانتاجية:خدمات المؤسسات المالية، السكن، الشؤون العقارية.
- الفروع غير المسوقة للادارات العمومية
- فروع العائلات

تمارين:

تمرين01:

1- ما المقصود بالقطر الاقتصادي؟

2- يصنف (SCEA) الأعوان الاقتصاديين إلى قطاعات مؤسسية، عددها.

3- بالاستعانة بمفهوم معيار الإقامة حسب (SCEA)، حدد فيما يلي الوحدات المقيمة من الوحدات الغير مقيمة

*وكالات المؤسسات الأجنبية الممارسة للنشاط الدائم في الجزائر

*العمال الجزائريون المهاجرون

*الموظفون الدوليون في الجزائر

*الموظفون الإداريون والعسكريون في السفارات الجزائرية في الخارج

حل التمرين01:

1- القطر الاقتصادي: أو الاقليم الاقتصادي

يشير إلى الإقليم الجغرافي الواقع داخل الحدود السياسية للدولة، ويتمتع أفراده بحرية التنقل وكذلك السلع ورأس المال.

كما يدخل ضمن الإقليم الاقتصادي كل من:

المجال الجوي

المياه الإقليمية التي يتمتع البلد المعني بالسيادة الخالصة عليها.

أية مناطق تابعة له في كافة أرجاء العالم (مثل أراضي السفارات والقواعد العسكرية ومكاتب الاستعلامات والهجرة...) والتي تمارس أعمالها بموجب موافقة رسمية من البلدان التي تقع فيها هذه المناطق.

ولا يدخل ضمن مظلة الإقليم الاقتصادي لأي بلد المناطق التابعة لبلدان أخرى في البلد المعني، والمناطق التابعة لمنظمات إقليمية أو دولية.

2- حسب(SCEA) فإن الاعوان الاقتصاديين حسب التصنيف المؤسسي يتمثلون في:

الشركاة وأشباة الشركات الانتاجية غير المالية (SQS)

العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة (MEI)

المؤسسات المالية (IF) (EF)

الادارات العمومية (AP)

العالم الخارجي (شبه قطاع) (RDM)

3- تحديد الوحدات المقيمة من الوحدات الغير مقيمة، بالاستعانة بمفهوم معيار الإقامة حسب (SCEA)

*وكالات المؤسسات الأجنبية الممارسة للنشاط الدائم في الجزائر (مقيمة)

*العمال الجزائريون المهاجرون (غير مقيمة)

*الموظفون الدوليون في الجزائر (غير مقيمة)

*الموظفون الإداريون والعسكريون في السفارات الجزائرية في الخارج (مقيمة)

تمرين02: حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، حدد القطاع المؤسسي الذي تنتمي إليه الوحدات الاقتصادية التالية:

1. موظف بوزارة الداخلية الجزائرية، أحيل على التقاعد بتاريخ 2021/03/12
2. عائلة فلسطينية تعيش بصفة قانونية في الجزائر منذ سنتين
3. فرع لبنك خارجي في الجزائر منذ 2015
4. مدرسة خاصة بولاية عنابة
5. مؤسسة يابانية ناشطة في اليابان لا تصدر ولا تستورد أي شيء من والى الجزائر
6. عائلة أمريكية تعيش بصفة غير قانونية في الجزائر منذ 13 شهرا
7. مدرسة عمومية بالجزائر العاصمة
8. مؤسسة يابانية تصدر للجزائر منتجات الكترونية
9. CNAPEST
10. جمعية كافل اليتيم بولاية تيسمسيلت
11. بنك الجزائر الخارجي.
12. مكتب الدراسات الاقتصادية للسيد (X)
13. الخزينة العمومية الجزائرية
14. الجمعية الجزائرية لحماية المستهلك
15. التعاضدية الاجتماعية للتأمين (Mutuelle) لعمال الصحة
16. مركز تجاري يعمل فيه 05 فنيين، 04 عمال مهرة، 07 قابضين.
17. فرع لمصنع الجلود في تلمسان تملكه مجموعة من رواد العمال الايطاليين
18. مؤسسة E_planet –فرع تيسمسيلت منذ 2020
19. بنك الخليج في الجزائر
20. المعهد الوطني للأرصاد الجوية
21. السفارة الجزائرية في ماليزيا
22. شركة تبيع منتجات الألبان، يقوم بنشاطها عامل وبائعان.

23. مؤسسة عامة تنتج أدوية تبلغ تكلفة إنتاج الوحدة 1.400 دج للوحدة، وسعر البيع للوحدة 600دج للوحدة، تتلقى إعانات من الدولة.

24. البنك المركزي الجزائري

25. الخطوط الجوية القطرية

حل التمرين02:

الوحدة الاقتصادية	القطاع المؤسسي	القطاع المؤسسي الفرعي	التبرير
1	MEI	M	وحدة مقيمة وظيفة استهلاكية
2	MEI	M	وحدة مقيمة وظيفة استهلاكية
3	IF	/	وحدة مقيمة وظيفة تمويلية
4	MEI	EI	وحدة مقيمة مؤسسة حجم صغيرة
5	ليس لها تصنيف	/	وحدة غير مقيمة ليس لها اي علاقات اقتصادية مع الوحدات المقيمة

6	MEI	M	وحدة مقيمة وظيفة استهلاكية
7	AP	/	وحدة مقيمة خدمات غير مسوقة
8	RDM	/	وحدة غير مقيمة لها علاقة اقتصادية مع الوحدات المقيمة
9	AP	/	وحدة مقيمة خدمات غير مسوقة
10	AP	/	وحدة مقيمة خدمات غير مسوقة
11	IF	/	وحدة مقيمة وظيفة تمويلية
12	MEI	EI	وحدة مقيمة مؤسسة فردية (مالك وحيد)
13	IF	/	وحدة مقيمة وظيفة تمويلية
14	AP	/	وحدة مقيمة

			خدمات غير مسوقة
15	AP	/	وحدة مقيمة خدمات غير مسوقة
16	MEI	EI	وحدة مقيمة مؤسسة صغيرة تقديم منتجات للعائلات
17	SQS	QS	وحدة مقيمة وظيفة انتاجية فرع لمؤسسة
18	SQS	QS	وحدة مقيمة وظيفة انتاجية فرع لمؤسسة
19	IF	/	وحدة مقيمة وظيفة تمويلية
20	AP	/	وحدة مقيمة خدمات غير مسوقة
21	AP	/	وحدة مقيمة

			خدمات غير مسوقة
22	MEI	EI	مؤسسة صغيرة تقديم منتجات للعائلات
23	AP	/	وحدة مقيمة خدمات غير مسوقة أكثر من 50 % من الدخل اعانات من الدولة
24	IF	/	وحدة مقيمة وظيفة تمويلية
25	RDM	/	وحدة غير مقيمة لها علاقة اقتصادية مع الوحدات المقيمة

الفصل الثالث:
طرق ومبادئ تسجيل العمليات
في المحاسبة الوطنية

المبحث الأول: عمليات المحاسبة الوطنية

يهتم نظام المحاسبة الوطنية بمختلف العمليات التي تتم بين الأعوان الاقتصاديين للبلد، يتم تجميع هته العمليات في مجموعات متمايزة ومختلفة ومتجانسة حسب طبيعة العمليات الاقتصادية، بشكل يسهل (تحليل السلوك/ والتحليل الهيكلي) تحليل مختلف النشاطات للبلد خلال مدة زمنية معينة.

حسب (SCEA) تصنف هذه العمليات إلى ثلاث مجموعات كبرى متجانسة، كل منها مقسم إلى أجزاء تسمح بتحديد أكثر دقة وأفضل لمحتوى كل نوع أساسي من العمليات، هذه العمليات هي: العمليات على السلع والخدمات، عمليات التوزيع، العمليات المالية.

المطلب الأول: العمليات على السلع والخدمات

يقصد بالعمليات على السلع والخدمات، كل المعاملات التي تخضع لها السلع والخدمات الإنتاجية للبلد خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة مدنية)، تبين هذه العمليات مصادر السلع والخدمات الإنتاجية المتاحة في البلد واستخداماتها.

الفرع الأول: الموارد

المورد هو المصدر الذي تأتي منه السلعة او الخدمة الانتاجية، وأهم مورد هو الانتاج الكلي الخام (PTB) والواردات (M)، حيث الانتاج الكلي الخام مورد داخلي، والواردات مورد خارجي.

- **الانتاج:** يعرف في النظرية الاقتصادية على أنه عملية تؤدي إلى خلق أو زيادة منفعة، ويتغير هذا المفهوم في (SCEA)؛ إذ يتحدد الإنتاج بخلق سلع في الصناعة الفلاحة البناء الإشغال العمومية والخدمات الإنتاجية (مادية وغير مادية).
- **الواردات:** تعرف الواردات لبلد ما على أنها مجموع السلع والخدمات الانتاجية المنتجة من قبل غير المقيمين والمحول بصفة نهائية للمقيمين، ويستثنى من ذلك السلع العابرة للوطن والخدمات غير الانتاجية المقدمة من قبل غير المقيمين للمقيمين.

الفرع الثاني: الاستخدامات

تعني كيف خصصت الموارد المتاحة. تضم كل من الاستهلاك، التراكم الخام للأصول الثابتة، تغير المخزون، الصادرات.

الاستهلاك Consommation

يقسم الى استهلاك انتاجي (وسيط) واستهلاك نهائي.

-الاستهلاك الانتاجي (CP) Consommation Productive

الاستهلاك الوسيط (CI) Consommation Intermédiaire

يعرف بأنه مجموع السلع (من غير سلع التحهيز) والخدمات الانتاجية (المنتجة او المستوردة) المستخدمة من قبل وحدات الانتاج أثناء عملية الانتاج في الفترة محل الدراسة.

-الاستهلاك النهائي (CF) Consommation Final

يعرف بأنه مجموع السلع (مواد غذائية، ملابس...) والخدمات (النقل...) الانتاجية المستخدمة للاستعمال المباشر والنهائي لحاجات الاعوان (القطاعات، بصفة فردية او جماعية) غير الانتاجية المقيمة.

مجموع الاستهلاك النهائي لمجموع الوحدات المؤسسية المقيمة يساوي الاستهلاكات النهائية للفروع غير الانتاجية، بعبارة أخرى:

الاستهلاك النهائي =الاستهلاك النهائي الفردي للعائلات

+الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية

+الاستهلاك النهائي للمؤسسات المالية.

$$CF= CF_M+CF_{AP}+CF_{EF}$$

- **التراكم الخام للأصول الثابتة** (ABFF) Accumulation Brut de Fonds Fixes

Formation Brute de Capital Fixe (FBCF)

يعرف التراكم الخام للأصول الثابتة لعون اقتصادي على انه قيمة الزيادة الحاصلة في ثروة هذا العون من أصول ثابتة وسلع التجهيز، وكذلك من الخدمات المحملة لهذه السلع، بالتالي يشمل السلع الجديدة، الإصلاحات الكبرى والأشغال الكبرى لهذه السلع والتي تسمح بإطالة (زيادة) عمر استخدامها و/أو زيادة قيمتها.

يشمل التراكم الخام للأصول الثابتة: الأراضي والعمارات الموجودة، وكذلك التجهيزات القديمة ماعدا المستوردة منها؛ كما لا يشمل الأدوات الصغيرة والسلع المعمرة ذات القيمة الصغيرة والتي تعتبر استهلاكا انتاجيا، كما لا يشمل نفقات الدراسات والبحث، وفي المقابل يتضمن الدراسات البترولية والمنجمية (لأنها كبيرة).

يميز (SCEA) بين التراكم الخام للاصول الثابتة والتراكم الخام، يرتبط هذين المفهومين بالعلاقة التالية:

التراكم الخام =التراكم الخام للاصول الثابتة +تغير المخزون

التراكم الخام =التراكم الاستثماري =التراكم الإجمالي

يساهم كل الاعوان الاقتصاديين في التراكم الخام للاصول الثابتة، لذلك نجد حساب التراكم لدى كل القطاعات المؤسسية.

استهلاك الاصول الثابتة (CCF): يعبر عن قيمة الاندثار او النقص السنوي من القيمة الكلية للاصل الثابت.

- **تغير المخزن** (VS) Variation de Stocks

المخزونات هي كل السلع غير الدائمة من غير سلع التجهيز التي تدخل في التراكم الخام للاصول الثابتة، والتي يحتفظ بها الأعوان المنتجون المقيمون.

المحاسبة الوطنية لا تسجل قيمة المخزونات المحتفظ بهان وانما تسجل تغير المخزونات خلال الفترة محل الدراسة

تغير المخزون هو الفرق بين المدخلات والمخرجات من المخزون

يمكن ان يتشكل المخزون من المواد الأولية، المنتجات النهائية ونصف النهائية، والأعمال قيد الانجاز (باستثناء البناء والعمارات)، الحبوب والحيوانات الصغيرة.

الخدمات لا تعتبر موضوعا للمخزون.

- **الصادرات** (X) eXportations

تعرف على انها قيمة السلع والخدمات الانتاجية المنتجة من قبل المقيمين والمحولة بصفة نهائية لغير المقيمين.

لا تدخل نفقات التأمين والنقل البحري في السعر، في حين تدخل تكلفة البضاعة وكل النفقات اخرى المتعلقة بها من لحظة البيع الى غاية الشحن أو الحدود في السعر.

اي ان الصادرات تقيم بسعر FOB (التكلفة على ظهر السفينة)

كل التكاليف الى غاية خروج المنتج خارج اقليم الوطن دون الرسم على القيمة المضافة والحقوق والرسوم على الواردات

الفرع الثالث: ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن

حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA) فإنه يتم تجميع هذه العمليات على السلع والخدمات في ميزانية تسمى ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن، وهي تخضع لمبدأ التوازن، أي أن مجموع الموارد يكون مساو لمجموع الاستخدامات وليس لها رصيد.

تأخذ ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن الشكل التالي:

الموارد	الاستخدمات
انتاج واردات	استهلاك انتاجي (وسيط) استهلاك نهائي التراكم الخام للاصول الثابتة تغير المخزون صادرات
المجموع	المجموع

يتم الحصول على هذا التوازن المحاسبي لميزانية الموارد والاستخدامات، بفضل مركز تغير المخزون، فالسلع التي لم تستهلك، ولم تتراكم ولم تصدر خلال فترة الدراسة، تذهب لتدعيم المخزون وبالتالي تحقيق التوازن بين الموارد والاستخدامات، وفي الحالة العكسية، أي اذا كانت قيمة السلع والخدمات موضوع الاستهلاك والتراكم والتصدير أكبر من مجموع الموارد فان هذا يعني إن السلع المخزنة سابقا قد تم استخدامها (أي أن المخزون قد نقص، وهو ما يحقق مرة أخرى التوازن المذكور سابقا).

كما تأخذ ميزانية الوطن للموارد والاستخدامات الشكل التالي:

الموارد	الاستخدامات
الإنتاج الداخلي الخام (La PIB) مجموع الاستهلاك الوسيط ($\sum$CP) الواردات (M)	مجموع الاستهلاك الوسيط ($\sum$CP) مجموع الاستهلاك النهائي ($\sum$CF) مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة ($\sum$ABFF) التغير في المخزون (ΔS) الصادرات (X)
المجموع	المجموع

يتضح أن الاستهلاك الوسيط يظهر من جهتي الموارد والاستخدامات، وهو ما يعني أن إنتاج قطاع (فرع)، يعتبر استخداما لقطاع (فرع) آخر.

المطلب الثاني: عمليات التوزيع

هي كل المعاملات التي تتم بين الوحدات الاقتصادية (الأعوان الاقتصادية المؤسسية)، ويكون موضوعها توزيع او إعادة توزيع المداخيل بينهم، مثل: الأجور المدفوعة للعائلات، الضرائب المجموعة من قبل الادارة...

تتلخص أهم عمليات التوزيع في ما يلي:

- **تعويضات الأجراء RS**

تمثل مجموعة المدفوعات النقدية والعينية المدفوعة من قبل المستخدمين (أصحاب العمل) لصالح المستخدمين (العمال) مقابل العمل الذي يؤدونه، وتشمل الأجور والمرتبات الخام، الاشتراكات المدفوعة من قبل المؤسسات الى الضمان الاجتماعي، صناديق التقاعد، كذلك المساهمات الاجتماعية الصورية التي تعتبر مقابلا للخدمات الاجتماعية المقدمة مباشرة للعمال كالمراكز الصحية الطبية داخل المؤسسات.

- **الفائض الخام للاستغلال EBE**

هو الجزء المتبقي في حوزة المؤسسة من القيمة المضافة بعد اقتطاع كل من اجور العمال والضرائب التي تمنح للدولة، مضافا اليها الاعانات المقدمة لاجل الانتاج؛ ومنه فان الفائض الخام للاستغلال لفرع او قطاع انتاجي يعرف بالعلاقة التالية:

الفائض الخام للاستغلال =القيمة المضافة الخام

+ اعانات الاستغلال

– تعويضات الاجراء

– الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالانتاج.

$$EBE = VAB + SUB - RS - ILP$$

الفائض الصافي للاستغلال ENE = الفائض الخام للاستغلال – الاهتلاكات

$$ENE = EBE - AM$$

- **مداخيل الملكية**

تتضمن فوائد الديون التي يتحصل عليها الدائنون، عوائد الأسهم، حقوق الايجار، عوائد استغلال الأراضي، حقوق التأليف، براءات الاختراع، رخص التصنيع...الخ.

- **مداخيل المؤسسة**

ونميز هنا بين :

- **المؤسسات الفردية:** تمثل الفرق بين فائض الاستغلال ومداخيل الملكية المدفوعة من قبل المؤسسة
- **الشركات واشباه الشركات:** تمثل الفرق بين فائض الاستغلال ومداخيل الملكية التي تعود الى المؤسسة من جهة ومداخيل الملكية التي يجب على المؤسسة دفعها.
- **اعانات الاستغلال** SUB

هي عبارة عن تحويلات جارية مقدمة من قبل الادارات العمومية للمنتجين بغرض تخفيض اسعار المنتجات التي تكون موضوعا لسياسة دعم الاسعار (حليب، خبز...)، فهي بذلك تعويض للمنتجين عن الخسائر الناتجة عن تخفيض اسعار المنتجات من طرف الدولة.

- **الضرائب غير المباشرة**

هي اقتطاعات إلزامية من قبل الدولة تمثل اقتطاعات على شراء أو بيع السلع والخدمات، يمكن التمييز بين الأنواع التالية من الضرائب غير المباشرة:

- **الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج** ILP

هي ضرائب تدفعها (الفروع الانتاجية) القطاعات الانتاجية على نشاطها الانتاجي، وهي قطاع المؤسسات واشباه المؤسسات، قطاع العائلات والمؤسسات الفردية،

- **الضرائب غير المباشرة غير المرتبطة بالإنتاج** INLP

هي تلك الضرائب المدفوعة من قبل القطاعات غير الانتاجية (فروع غير انتاجية) على نشاطاتها، بالاضافة الى القطاعات الانتاجية (الفروع الانتاجية) لكن على نشاطاتها غير الانتاجية.

الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالاستيراد

تتمثل اساسا في الحقوق والرسوم على الواردات (الحقوق الجمركية) DTM وهي جميع الرسوم والحقوق التي تفرضها الدولة على الواردات عند عبورها مصلحة الجمارك.

الضرائب المباشرة

هي الضرائب المقتطعة (المفروضة) من قبل الادارات العمومية على مداخيل العمل والملكية وعوائد رأس المال، ومن بين الضرائب نجد: الضرائب على الدخل الاجمالي، الضرائب على ارباح الشركات، الضريبة على النشاط المهني (تم إلغاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2024).

التأمينات

تتمثل في أقساط التأمين وتعويضات التأمين على الأخطار، بحيث:

الأقساط: هي تلك المدفوعات التي تقدم من قبل الأعوان الاقتصاديين الى شركات التأمين لتغطية المخاطر المختلفة.

التعويضات: هي تلك المدفوعات التي تقدمها شركات التأمين للمؤمنين (الاعوان الاقتصاديين) عندها عند وقوع حادث أو ضرر.

الخدمات الاجتماعية (المساهمات) PS

تمثل كل المدفوعات النقدية والعينية المقدمة من قبل المؤسسة وقطاع الادارات العمومية على الخصوص (الضمان الاجتماعي، صناديق التقاعد...) لصالح العائلات، مثل: تعويضات نفقات العلاج والأدوية، معاشات التقاعد، تعويضات حوادث العمل...الخ.

التحويلات الجارية (المداخيل غير المنتجة)

هي تحويلات (مدفوعات) يقوم بدفعها قطاع اقتصادي الى قطاع اقتصادي اخر دون مقابل، وهذه التحويلات لا تمس الانتاج والاستغلال ومنها: المساعدات التي تقدمها الدولة لصالح العائلات، منح

المجاهدين، مساعدة المنكوبين، التحويلات الدولية العمومية بدون مقابل (مساهمة الجزائر في المنظمات الدولية، او الاعانات المقدمة من قبل هذه الأخيرة للجزائر)، تحويلات العائلات المقيمة في الخارج الى ذويها في الجزائر.

- **التحويلات الرأسمالية**

تتمثل أساسا في إعانات الاستغلال (الاستثمار) التي تدفعها الدولة لصالح المؤسسات الانتاجية (فروع الانتاج) بهدف تشجيع بعض القطاعات الانتاجية، أو العطايا والهبات التي تتم بين الدول المختلفة لتمويل عجز التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: العمليات المالية

تبين تغير حقوق وديون كل عون مؤسسي خلال فترة الملاحظة[1].

مجموع العمليات التي تتعلق بخلق ودوران وسائل الدفع ووسائل التوظيف ووسائل التمويل، بالإضافة لتلك التي تتعلق بالاحتياطات التقنية للتأمينات.

تصنف العمليات المالية وفقا لوظيفتها إلى:

وسائل الدفع: تضم كل من النقود القانونية والنقود الائتمانية

وسائل التوظيف: تشمل كل من الودائع لأجل، السندات قصيرة الأجل .....

وسائل التمويل: تشمل كل من الاعتمادات التجارية، القروض طويلة الأجل .....

حقوق الأفراد لدى شركات التأمين على الحياة، وصناديق التقاعد: تمثل التزامات شركات التأمين وشركات التقاعد تجاه الأفراد والعائلات ديونا بالنسبة للشركات، وحقوقا للعائلات والأفراد.

[1] – أحمد لهبيبات، نحول اصلاح نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007

المبحث الثاني: حسابات القطاعات في (SCEA)

تقسم هذه الحسابات حسب الدخل، من تكوينه الى غاية تخصيصه. حيث نجد: حسابات خاصة بتكوين المداخيل وتوزيعها الأولي، وتضم كل من حساب الانتاج، وحساب الاستغلال. وحسابات خاصة باعادة توزيع المداخيل، وتضم كل من حساب المداخيل والنفقات، حساب التراكم، وحساب العمليات مع الخارج.

المطلب الأول: تكوين المداخيل وتوزيعها الأولي

الفرع الأول: حساب الإنتاج

حساب الإنتاج هو نقطة البداية لمجموعة من الحسابات الخاصة بالوحدات والقطاعات المؤسسية والتي تبين كيفية توليد الدخل وأسلوب توزيعه واستخدامه في الاقتصاد. يعنى هذا الحساب بالقطاعات الانتاجية فقط أي قطاع الشركات واشباه الشركات الانتاجية غير المالية، وقطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة.

إن حساب الإنتاج مصمم للتأكيد على القيمة المضافة بوصفها أحد بنود الموازنة الرئيسية في النظام، وبالتالي لا يشمل جميع المعاملات المتصلة بعملية الانتاج، بل يشمل فقط نتيجة الانتاج (المخرجات)، والسلع والخدمات المتنوعة التي تم ادخالها للحصول على هذه المخرجات (الاستهلاك الوسيط)، ولا يشمل الاستهلاك الوسيط التدريجي لرأس المال الثابت.

يحوي حساب الانتاج في جانب الموارد الإنتاج، وفي جانب الاستخدامات الاستهلاك الوسيط . يتم رصد هذا الحساب بالقيمة المضافة التي تمثل الثروة المنشأة[1].

[1]– الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

حساب الإنتاج

الموارد	الاستخدامات
الإنتاج	الاستهلاك الوسيط **الرصيد:** القيمة المضافة الخام (VAB)
المجموع	**المجموع**

الفرع الثاني: حساب الاستغلال

أو حساب توليد الدخل. يستعمل هذا الحساب للتوزيع الأولي للقيمة المضافة.

يستلم هذا الحساب القيمة المضافة كمورد وكذلك إعانات الاستغلال التي قدمت للمؤسسات . ثم يقوم بالتصرف في هذه القيمة حسب الاستخدامات المختلفة التي تتكون منها بنود القيمة المضافة، وهي الدفع لعوامل الإنتاج. إذ يستعمل جزء منها في شكل تعويضات العاملين (دفع رواتب وأجور العمال)، وجزء منها على شكل اهتلاكات اقتصادية (استهلاك الأموال الثابتة)، وجزء آخر يدفع للدولة على شكل ضرائب غير مباشرة. والباقي هو رصيد حساب الاستغلال، وهو الفائض الصافي للاستغلال، ويمثل الدخل الأولي[1].

[1]- الديوان الوطني للاحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 الى 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

حساب الاستغلال

الموارد	الاستخدامات
القيمة المضافة الخام (الإجمالية) إعانات الاستغلال	تعويضات العاملين ضرائب غير مباشرة **الرصيد:** الفائض الخام للاستغلال (EBE) استهلاك الأموال الثابتة **الرصيد:** الفائض الصافي للاستغلال (ENE)
المجموع	**المجموع**

المطلب الثاني: التوزيع الثانوي للمداخيل

الفرع الأول: حساب المداخيل والنفقات

يظهر هذا الحساب لأي قطاع كافة مداخيله المحصلة من جهة الموارد ويسجل في جهة الاستخدامات كيفية اعادة توزيعها واستعمالها بصفة نهائية خلال فترة معينة.

رصيد هذا الحساب يسمى الادخار الخام، ويتصل مع حساب الاستغلال في القطاع المنتجة عن طريق الفائض الخام للاستغلال (رصيد حساب الاستغلال) ليصبح موردا له.

لهذا احساب شكل عام بالنسبة لجميع القطاعات، إلا أن محتواه يختلف من قطاع الى اخر نتيجة لاختلاف مصادر المداخيل بين القطاعات من جهة، واختلاف وتنوع نفقاتها من جهة أخرى.

من أهم وظائف هذا الحساب، هي تبيان قدرة التمويل الذاتي للقطاع من خلال رصيده الممثل في الادخار الخام الذي يساوي الادخار الصافي مضاف اليه الاهتلاكات[1].

[1] – حجاب عيسى، محاضرات في مقياس المحاسبة الوطنية، مقدمة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2015- 2016، ص: 39.

حساب المداخيل والنفقات لقطاع الشركات وأشباه الشركات الانتاجية غير المالية

الموارد	الاستخدامات
الفائض الخام للاستغلال	ايجارات مدفوعة
ايجارات مستلمة	فوائد مدفوعة
فوائد مستلمة	ضرائب غير مباشرة
تعويضات التأمين	ضرائب مباشرة
خدمات مالية مستلمة	علاوات التامين
مداخيل ملكية أخرى مستلمة	تعويضات اجتماعية
تحويلات جارية أخرى مستلمة	خدمات مالية مدفوعة
	مداخيل ملكية أخرى مدفوعة
	تحويلات جارية أخرى مدفوع
	الرصيد: الادخار الخام EB
	استهلاك الأصول الثابتة
	الرصيد: الادخار الصافي EN
المجموع	**المجموع**

ويمكن أن يكتب هذا الحساب في شكله المختصر بحيث يظهر بعض الوظائف الاقتصادية الساسية كالتالي:

الموارد	الاستخدامات
الفائض الخام للاستغلال مداخيل الملكية المستلمة تحويلات أخرى مستلمة	تحويلات اعادة التوزيع المدفوعة: ▪ ضرائب مباشرة ▪ مداخيل الملكية المدفوعة ▪ تحويلات أخرى مدفوع **الرصيد**: الادخار الخام
المجموع	**المجموع**

حساب المداخيل والنفقات لقطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة

الموارد	الاستخدامات
الفائض الخام للاستغلال ايجارات مستلمة فوائد مستلمة تعويضات التأمين تعويضات الاجراء المستلمة تعويضات الاجراء تحويلات جارية أخرى مستلمة	استهلاك نهائي ايجارات مدفوعة فوائد مدفوعة ضرائب مباشرة علاوات التامين اشتراكات اجتماعية خدمات مالية مدفوعة تحويلات جارية أخرى مدفوع

	الرصيد: الادخار الخام
المجموع	**المجموع**

ويمكن أن يكتب هذا الحساب في شكله المختصر بحيث يظهر بعض الوظائف الاقتصادية الساسية كالتالي:

الموارد	**الاستخدامات**
الفائض الخام للاستغلال تعويضات الأجراء المحصلة مداخيل الملكية المحصلة اشتراكات اجتماعية محصلة تحويلات اخرى	تحويلات اعادة التوزيع المدفوعة: ▪ مداخيل الملكية المدفوعة ▪ ضرائب مباشرة ▪ تحويلات اخرى مدفوعة الدخل الخام المتاح ▪ استهلاك نهائي فردي للعائلات **الرصيد**: الادخار الخام
المجموع	**المجموع**

حساب المداخيل والنفقات لقطاع المؤسسات المالية

الموارد	الاستخدامات
ايجارات مستلمة	استهلاك نهائي
فوائد مستلمة	تعويضات الأجراء
تعويضات التأمين	ايجارات مدفوعة
علاوات التأمين	فوائد مدفوعة
خدمات مالية مستلمة	ضرائب غير مباشرة
تحويلات جارية أخرى مستلمة	ضرائب مباشرة
	علاوات التامين
	تعويضات التأمين
	خدمات مالية مدفوعة
	تعويضات اجتماعية
	تحويلات جارية أخرى مدفوع
	الرصيد: الادخار الخام
المجموع	**المجموع**

ويمكن أن يكتب هذا الحساب في شكله المختصر بحيث يظهر بعض الوظائف الاقتصادية الأساسية كالتالي:

الموارد	الاستخدامات
مداخيل الملكية المحصلو (فوائد...) علاوات التأمين المحصلة تحويلات أخرى محصلة	تحويلات اعادة التوزيع المدفوعة: ■ مداخيل الملكية المدفوعة ■ ضرائب ■ تعويضات التامين المدفوعة ■ تحويلات اخرى مدفوعة الدخل الخام المتاح ■ استهلاك نهائي **الرصيد**: الادخار الخام
المجموع	**المجموع**

حساب المداخيل والنفقات لقطاع الادارات العمومية

الموارد	الاستخدامات
الرسم على القيمة المضافة	الاستهلاك النهائي
الرسوم والحقوق الجمركية	تعويضات الأجراء
ضرائب مرتبطة بالانتاج	اعانات الاستغلال
ضرائب غير مباشرة	ايجارات مدفوعة
ضرائب مباشرة	فوائد مدفوعة
ايجارات مستلمة	ضرائب غير نباشرة
فوائد مستلمة	علاوات التأمين
تعويضات التامين	تعويضات اجتماعية
اشتراكات اجتماعية	خدمات مالية مدفوعة
تحويلات جارية اخرى مستلمة	تحويلات جارية أخرى مدفوعة
	الرصيد: الادخار الخام
المجموع	**المجموع**

ويمكن أن يكتب هذا الحساب في شكله المختصر بحيث يظهر بعض الوظائف الاقتصادية الأساسية كالتالي:

الموارد	الاستخدامات
ضرائب غير مباشرة ضرائب مباشرة مداخيل الملكية المحصلة مساهمات اجتماعية محصلة تحويلات أخرى محصلة.	تحويلات اعادة التوزيع المدفوعة: ■ مداخيل الملكية المدفوعة ■ اعانات الاستغلال المدفوعة ■ تعويضات الأجراء ■ خدمات اجتماعية مقدمة ■ تحويلات اخرى مدفوعة الدخل الخام المتاح ■ استهلاك نهائي **الرصيد**: الادخار الخام
المجموع	**المجموع**

الفرع الثاني: حساب التراكم

يبين هذا الحساب كيفية استخدام الادخار المحقق في القطاع في تمويل التراكم الخام لهذا القطاع، ويشمل هذا الحساب جميع القطاعات المؤسسية باستثناء قطاع العالم الخارجي.

حساب التراكم

الموارد	الاستخدامات
الادخار الخام تحويلات راسمالية مستلمة	تراكم خام للأصول الثابتة تغير في المخزون تحويلات رأسمالية مدفوعة
الرصيد (−): احتياج تمويل BF	الرصيد (+): طاقة التمويل CF
المجموع	**المجموع**

يسمح حساب التراكم بحساب معدل التمويل الذاتي للقطاع، أي قياس مدى قدرة القطاع على تمويل احتياجاته باستخدام موارده الذاتية. يتم حساب معدل التمويل الذاتي وفق المعادلة التالية[1]:

$$\text{معدل التمويل الذاتي} = \frac{\text{مجموع الموارد}}{\text{مجموع الاستخدامات باستثناء}}$$

كلما كان هذا المعدل أكبر من الواحد فإن للقطاع فائض في التمويل (CF)، وإذا كان أقل من الواحد فإن للقطاع عجز في التمويل (BF).

[1] – عوينان عبد القادر، محاضرات في مقياس المحاسبة الوطنية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2013-2014، ص: 49.

المطلب الثالث: عمليات الوطن مع باقي العالم

يعتم حساب العمليات مع الخارج، بتسجيل العمليات التي تتم بين الأعوان الاقتصادية المقيمة، والأعوان الاقتصادية غير المقيمة (العالم الخارجي).

يضم هذا الحساب جدولين: جدول العمليات الجارية (العمليات غير المالية)، وجدول العمليات الرأسمالية[1].

الفرع الأول: جدول العمليات الجارية

الموارد	الاستخدامات
الصادرات من السلع والخدمات دخل الملكية والمؤسسة المستلم من الخارج ▪ فوائد ▪ مصاريف بنكية وتأمينات ✓ علاوات التأمين ✓ تعويضات التأمين ✓ خدمات مالية ▪ دخل الملكية والمؤسسة المستلم من الخارج (أخرى) تحويلات جارية أخرى مستلمة من الخارج.	الواردات من السلع والخدمات دخل الملكية والمؤسسة المدفوعة للخارج ▪ فوائد ▪ مصاريف بنكية وتأمينات ✓ علاوات التأمين ✓ تعويضات التأمين ✓ خدمات مالية ▪ دخل الملكية والمؤسسة المدفوعة للخارج (أخرى) تحويلات جارية أخرى مدفوعة للخارج.

[1] – حجاب عيسى، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

	رصيد العمليات الجارية
المجموع	**المجموع**

الفرع الثاني: جدول العمليات الرأسمالية

الموارد	**الاستخدامات**
رصيد العمليات الجارية مع الخارج تحويلات رأسمالية مستلمة صافية من الخارج تحصيلات صافية من الأصول المعنوية	تحويلات راسمالية مدفوعة للخارج تحصيلات صافية من الأصول المعنوية رصيد العمليات الرأسمالية
المجموع	**المجموع**

تمارين:

تمرين01: صنف المعاملات التالية حسب نوع المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات.

1. شراء سيارة ألمانية من طرف سائح جزائري في ألمانيا بـ 10.000.000 دج
2. شراء أسهم في القرض الشعبي الجزائري بموجب قرض وطني بـ 50.000دج
3. شراء كلية العلوم الدقيقة بجامعة الجزائر لزي رسمي (Uniformes) لعاملي النظافة بـ 50.000دج
4. شراء شركة الياسمين لسيارة وظيفية لفائدة رئيسها التنفيذي بـ 3.000.000دج
5. شراء السيد (X) لشقة بقيمة 2.500.000دج
6. القيمة الكلية لمواد البناء التي تنتجها شركة (ALG_Batiment) تصل الى 1.000.000دج
7. بيع التمور الجزائرية (المنتجة بالجزائر) الى شركة صينية بـ 3.000.000دج
8. القيمة الاجمالية للقمح الذي هبط بميناء مستغانم هي: 4.155.000.000دج
9. اعانات الاستغلال التي تدفعها الدولة للمؤسسات هي: 15.000.000دج
10. بتاريخ 12/31/ن قدرت قيمة الزبدة غير المستعملة لدى الأسر بنحو 50.000دج أكثر من كميات العام الماضي، والموجودة في المصانع أقل بـ 150.000دج وأكثر بـ 25.000دج عند صانعي الحلويات (Patisseries) بالعاصمة
11. إنتاج الصمامات الكهربائية (Fusibles électriques) بواسطة شركة ETB بـ 3.000.000دج، منها 900.000 دج اشترتها شركة Téléstar لاستخدامها في صناعة أجهزة الراديو.

حل التمرين 01:

رقم المعاملة	نوع المعاملة	قيمة المعاملة (دج)

1	واردات (M)	10.000.000
2	غير مصنفة ضمن العمليات على السلع والخدمات	50.000
3	استهلاك إنتاجي (CI)	50.000
4	التراكم الخام للأصول الثابتة (ABFF)	3.000.000
5	التراكم الخام للأصول الثابتة (ABFF)	2.500.000
6	إنتاج (P)	1.000.000
7	صادرات (X)	3.000.000
8	واردات (M)	4.155.000.000
9	غير مصنفة ضمن العمليات على السلع والخدمات	15.000.000
10	استهلاك نهائي (CF) تغير المخزون (VS)	50.000 175.000
11	إنتاج (P) استهلاك إنتاجي (CI)	3.000.000 900.000

تمرين 02: حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، حدد القطاع المؤسسي الذي تنتمي إليه الوحدات الاقتصادية التالية:

المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية تيسمسيلت

بنك التنمية المحلية (BDL)

بلدية زمالة الأمير عبد القادر بولاية تيارت

ثانوية محمد بونعامة بولاية تيسمسيلت

المدرسة العليا للذكاء الاصطناعي بالجزائر العاصمة

مؤسسة سوناطراك

شركة أوريدو

صندوق التوفير والاحتياط

SAA

الصندوق الوطني للتقاعد

تمرين 03:

لتكن لديك المعاملات الاقتصادية التالية والمنفذة خلال السنة (ن) والمتعلقة بالاقتصاد الوطني ككل:

1. انتاج السلع والخدمات المسوقة بحوالي 235.000 دج، والخدمات غير المسوقة بـ 5000 دج.

2. يتطلب الانتاج شراء مواد خام بـ: 20.000 دج، لوازم مكتب بـ: 1.000 دج، منجات طاقوية 7.000 دج، معدات ثابتة بـ: 50.000 دج، سيارات بـ: 30.000 دج، شاحنات بـ: 20.000 دج

3. أنفق السكان 30.000 دج للاستهلاك الغذائي، 10.000 دج للكهرباء والغاز، 5.000 دج للوقود، 70.000 دج شراء سكنات.

4. مجموع السلع المخزنة للقطاع الانتاجي في البلاد سجلت انخفاض بـ: 1.000 دج.

5. تسجيل عجز تجاري بـ: 7.000 دج، وكانت قيمة الواردات 20.000 دج

السؤال: حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، هل يسجل هذا الاقتصاد توازنا بالنسبة للعمليات على السلع والخدمات.

حل التمرين 03:

يسجل الاقتصاد توازنا بالنسبة للعمليات على السلع والخدمات، عندما تتساوى موارد هذا الاقتصاد من السلع والخدمات مع استخداماتها.

مجموع الموارد = مجموع الاستخدامات

$$\sum R = \sum E$$

أي:

الإنتاج + الواردات = الاستهلاك الوسيط + الاستهلاك النهائي + التراكم الخام للأصول الثابتة + التغير في المخزون + الصادرات.

$$P + M = CI + CF + ABFF + VS + X$$

الموارد

* الإنتاج:

حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية فإن الإنتاج يشمل السلع والخدمات الإنتاجية المادية وغير المادية ولا يشمل الخدمات غير الإنتاجية (الخدمات غير المسوقة) بالتالي فإن:

$$P = 235.000 \text{ DA}$$

* الواردات

$$M = 20.000 \text{ DA}$$

الاستخدامات

* الاستهلاك الوسيط: استهلاك القطاع الإنتاجي

$$CI = 20.000 + 1.000 + 7.000$$

$$CI = 28.000 \text{ DA}$$

* الاستهلاك النهائي: استهلاك قطاع العائلات

$$CF = 30.000 + 10.000 + 5.000$$

$$CF = 45.000 \text{ DA}$$

* التراكم الخام للأصول الثابتة: قام به كل من القطاع الإنتاجي وقطاع العائلات

$$ABFF = 50.000 + 30.000 + 20.000 + 70.000$$

$$ABFF = 170.000 \text{ DA}$$

* التغير في المخزون:

$$VS = - 1.000 \text{ DA}$$

* الصادرات:

$$X - M = - 7.000 \text{ DA}$$

$$X = M - 7.000$$

$$X = 20.000 - 7.000$$

$$X = 13.000 \text{ DA}$$

$$\sum \mathbf{R} = \sum \mathbf{E}$$

$$235.000 + 20.000 = 28.000 + 45.000 + 170.000 - 1.000 + 13.000$$

$$255.000 \text{ DA} = 255.000 \text{ DA}$$

تمرين 04: صنف المعاملات التالية حسب التصنيفات الكبرى للعمليات

- الانتاج الكلي للوطن
- أجور مدفوعة للعائلات
- شراء سندات
- ضرائب على الدخل مدفوعة
- مشتريات الاجانب من المواد الخام المحلية
- التغير في حيازة العملات
- مساعدات نقدية متلقاة من العائلات
- التغير في المخزون السلعي للعائلات
- قروض مصرفية ممنوحة
- ABFF
- التغير في المخزون السلعي للشركات الإنتاجية
- اشتراكات اجتماعية مدفوعة
- تسديد قروض
- مرتبات متلقاة
- مساعدات استثمارية
- استهلاك نهائي للمؤسسات المالية
- إصدار أسهم
- إيجارات مدفوعة
- تصدير
- شراء عملات أجنبية
- شراء أجهزة كهرومنزلية

حل التمرين04:

تصنف العمليات حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية إلى ثلاثة عمليات هي:

العمليات على السلع والخدمات Les opérations sur biens et services (**OBS**)

عمليات التوزيع Les opérations de répartition (**OR**)

العمليات المالية Les opérations financières (**OF**)

العمليات على السلع والخدمات (OBS)	عمليات التوزيع (OR)	العمليات المالية (OF)
الانتاج الكلي للوطن مشتريات الاجانب من المواد الخام المحلية التغير في المخزون السلعي للعائلات ABFF التغير في المخزون السلعي للشركات الإنتاجية استهلاك نهائي للمؤسسات المالية تصدير شراء أجهزة كهرومنزلية	أجور مدفوعة للعائلات ضرائب على الدخل مدفوعة مساعدات نقدية متلقاة من العائلات اشتراكات اجتماعية مدفوعة مرتبات متلقاة مساعدات استثمارية إيجارات مدفوعة	شراء سندات التغير في حيازة العملات قروض مصرفية ممنوحة تسديد قروض إصدار أسهم شراء عملات أجنبية

تمرين:

لتكن لدينا المعطيات الافتراضية التالية والمتعلقة بالاقتصاد الجزائري (الوحدة: مليون دينار)

الانتاج الكلي الخام بسعر الانتاج = 4410
مجموع الرسوم والحقوق الجمركية = 45
الاستهلاك الانتاجي للشركات = 1335
مجموع اعانات الاستغلال = 22,5
الضرائب المرتبطة بالانتاج المدفوعة من قبل العائلات = 46,5
مجموع تعويضات الأجراء = 1320
مجموع الاشتراكات الاجتماعية = 225
مجموع التغير في المخزون لقطاع العائلات = 105
التراكم الخام للأصول الثابتة للشركات = 300
التراكم الخام للأصول الثابتة للادارات العمومية = 712,5
معدل تغطية التجارة الخارجية = 110 % الواردات = 900
تحويلات جارية مدفوعة من الادارات العمومية الى المؤسسات المالية = 12
تحويلات جارية مدفوعة من الشركات وأشباه الشركات الانتاجية غير المالية الى المؤسسات المالية = 30
تحويلات جارية مدفوعة من العالم الخارجي الى المؤسسات المالية = 33
الانتاج الكلي الخام بسعر السوق = 4635
الانتاج الخام لقطاع العائلات = 1005
الاستهلاك الانتاجي لقطاع العائلات = 300
الضرائب المرتبطة بالانتاج المدفوعة من قبل الشركات وأشباه الشركات الانتاجية غير المالية = 480
الضرائب المباشرة المدفوعة من الشركات = 390 الضرائب المباشرة المدفوعة من العائلات = 75
مجموع الخدمات الاجتماعية = 315 منها 135 مدفوعة من الادارات العمومية
الاستهلاك النهائي للعائلات = 1500

الاستهلاك النهائي للادارات العمومية = 105 الاستهلاك النهائي للمؤسسات المالية = 30
التراكم الخام للأصول الثابتة للعائلات = 135
التراكم الخام للأصول الثابتة للمؤسسات المالية = 22,5
تحويلات جارية مدفوعة من العائلات الى المؤسسات المالية = 28,5
تحويلات جارية مدفوعة من الشركات وأشباه الشركات الانتاجية غير المالية الى العائلات = 22,5
تحويلات جارية مدفوعة من الادارات العمومية الى العالم الخارجي = 18
تحويلات جارية مدفوعة من المؤسسات المالية الى العالم الخارجي = 27
تعويضات الاجراء المدفوعة من الادارات العمومية = 390 تعويضات الاجراء المدفوعة من المؤسسات المالية = 15 تعويضات الاجراء المدفوعة من العائلات = 165

المطلوب:

إعداد حسابات القطاعات المؤسسة

إعداد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن من السلع والخدمات

الفصل الرابع:
المحاسبة الوطنية كآداة
لتصوير النشاط الإقتصادي

المبحث الأول: الجدول الاقتصادي الكلي

هو جدول ملخص، يسمح باعطاء صورة عن اداء الاقتصاد من خلال ثلاث حسابات متسلسلة: الحسابات الجارية، حسابات التراكم، والحسابات المالية. الحسابات الأخيرة غير مدرجة في الحسابات الصادرة عن الديوان الوطني للاحصائيات حاليا.

TEE هو جدول بمدخلين أين نجد القطاعات المؤسسية في الاعمدة، والعمليات على السلع والخدمات، وعمليات التوزيع والعمليات المالية في الأسطر.

الاسطر في جدول TEE متوازنة، لأن كل عملية هي في نفس الوقت مورد لقطاع واستخدام لقطاع أخر. بعبارة أخرى كل مورد له مقابله.

قطاع"سلع وخدمات"، هو قطاع وهمي، يسمح بتحقيق التوازن في العمليات على السلع والخدمات

المطلب الأول: مصادر المعلومات

يتطلب وضع نظرة عامة اقتصادية كمية كبيرة من المعلومات الإحصائية الأساسية من مصادر مختلفة. وينتج مكتب الإحصاء الوطني هذه المعلومات عن طريق نظام جمعها. وتتمثل المصادر الرئيسية المستخدمة في[1]:

- ✓ المسوحات المتعددة المنجزة من مختلف الهياكل التقنية للديوان الوطني للاحصائيات (ONS)
- ✓ المسح الفصلي حول الانتاج الصناعي
- ✓ المسح الفصلي حول أسعار الانتاج الصناعي
- ✓ المسح الشهري حول أسعار الاستهلاك
- ✓ المسح السنوي حول مؤسسات التأمين
- ✓ المسح السداسي حول الشغل والبطالة
- ✓ المسح السنوي حول الأجور

[1] - ons, Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2000 a 2014, N°719, p : 03- 04

- ✓ المسح حول نفقات الاستهلاك للأسر
- ✓ الاحصاء العام للسكان
- ✓ احصاءات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
- ✓ احصاءات وزارة المالية (عمليات الخزينة، ميزانية التجهيز للدولة،...الخ
- ✓ احصاءات بنك الجزائر (ميزان المدفوعات، معدل الصرف،...الخ)
- ✓ احصاءات التجارة الخارجية المعدة من طرف المديرية العامة للجمارك
- ✓ معلومات من مؤسسة الاتصالات والبريد، وكذا الاحصاءات المنجزة من طرف سلطة ضبط البريد والاتصالات
- ✓ الميزانية المحاسبية لشركة سوناطراك
- ✓ تقارير النشاط من وزارة الطاقة والمناجم
- ✓ الاحصاءات المتعلقة بنظام التأمين الاجتماعي (CNAS، CNR، CASNOS، CNAC،...)
- ✓ الاحصاءات المستخرجة من مؤسسة الدراسات الاقتصادية والتحليل المالي والتقييم الاستشرافي (ECOFIE) والمتعلقة بالمؤسسات العامة
- ✓ مختلف تقارير الانشطة (التأمينات، البنوك، وزارة النقل، وزارة السكن، وزارة الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار)
- ✓ الحسابات الاقتصادية السنوية، الحساب الموحد للأمة، جداول المدخلات والمخرجات

المطلب الثاني: أهم استخدامات الجدول الاقتصادي الكلي

استخدامات الجدول الاقتصادي الكلي متعددة، وهي موجودة بشكل خاص في تحليل الاقتصاد الكلي، ويمكن أن تساهم بشكل خاص في[1]:

وضع تنبؤات على المدى القصير ومتوسط الأجل، وهو ما يساهم في تحديد نطاق الاقتصاد الكلي المرتبط بإعداد قوانين المالية السنوية

[1] - ons, OP Cité, p : 04

توفير المواد اللازمة لتطوير النماذج الاقتصادية الكلية، لمحاكاة السياسات الاقتصادية أو أداء الاقتصاد.

المطلب الثالث: الهيكل العام للجدول الاقتصادي الكلي

يتكون الجدول من ثلاث أجزاء رئيسية هي:

الجزء المركزي (الوسط): تسجل فيه مختلف العمليات الاقتصادية، حيث كل خط أفقي يمثل عملية معينة، بدءا بعمليات الصادرات والواردات، ثم عمليات حساب الانتاج، ثم عمليات حساب الاستغلال.

الجانب الأيمن: يخصص للموارد، ويقسم إلى ستة أعمدة، خمسة منها مخصصة للقطاعات المعروفة (عمود لكل قطاع)، والعمود الأخير مخصص للمجاميع

الجانب الأيسر: يحتوي على نفس توزيع الجانب الأيمن ويخصص للاستخدامات.

S.Q.S	M.E.I	A.P	I .F	R.D.M	B.S	الاستخدامات	العمليات	S.Q.S	M.E.I	A.P	I .F	R.D.M	B.S	الموارد
							الصادرات							
							الواردات							
							الإنتاج الخام							
							الاستهلاك الإنتاجي							
							القيمة المضافة							
							إعانات الاستغلال							
							تعويضات الأجراء							
							ضرائب مرتبطة بالإنتاج							
							الفائض الخام للاستغلال							
							TVA							
							حقوق الجمارك							
							إيجارات							
							فوائد							
							ضرائب غ مباشرة							
							ضرائب مباشرة							
							تعويضات التامين							
							علاوات التامين							
							اشتراكات اجتماعية							
							تعويضات اجتماعية							
							خدمات مالية							
							مداخيل ملكية أخرى							
							تحويلات جارية أخرى							
							الدخل المتاح الخام							
							الاستهلاك النهائي							
							– في الداخل							
							– في الخارج							
							الادخار الخام							
							تحويلات رأسمالية							
							ABFF							
							تغير المخزون							
							تحصيلات صافية من							
							– الأراضي							
							– الأصول المعنوية							
							قدرة التمويل							
							توازن السلع والخدمات							

- Tableau Economique d'Ensemble - Année 2014 -
En Millions de DA

Emplois						Opérations	S.Q.S	M.E.I	A.P	I.F	R.D.M	B & S	TOTAL
							Ressources						
S.Q.S	M.E.I	A.P	I.F	R.D.M	B & S	TOTAL							
				5252595,9		5252595,9	Exportations					5252595,9	5252595,9
					5502404,6	5502404,6	Importations						5502404,6
					19410624,5	19410624,5	Production Brute	10412325,1	8998299,4				19410624,5
3291848,0	2867475,5					6159323,5	Consommation Productive					6159323,5	6159323,5
7120477,1	**6130823,9**					**13251301,0**	**Valeur Ajoutée**	**7120477,1**	**6130823,9**				**13251301,0**
		134567,0				134567,0	Subvention d'exploitation	5658,0	128909,0				134567,0
1085905,5	774459,2	2702810,4	88446,8	16640,2		4668262,1	Rémun. des Salariés		4668262,1		0,0		4668262,1
1096183,2	165645,3					1261828,5	Imp. Liées à la Product.			1261828,5			1261828,5
4944046,4	**5319628,4**					**10263674,8**	**Exc. Brut d'Exploitation**	**4944046,4**	**5319628,4**				**10263674,8**
					869247,4	869247,4	T.V.A			869247,4			869247,4
					369162,0	369162,0	Droits de Douane			369162,0			369162,0
20879,5	91764,7	3371,0	629,9			116645,1	Loyers	2841,8	95309,7	18415,8	77,8		116645,1
109878,2	94868,2	82990,3	134332,7	198626,0		620695,4	Intérets	13321,0	10082,6	12709,3	580996,2	3586,3	620695,4
		2333,0	11249,5			13582,5	Impôts Indirects			13582,5			13582,5
2061649,3	715076,7		43909,0			2820635,0	Impôts directs			2820635,0			2820635,0
41073,2	62979,0	9581,9	6736,9	19533,4		139904,4	Primes d'Assurances				136301,1	3603,3	139904,4
			62852,4	11138,4		73990,8	Indemnités d'Assurances	16040,8	43287,7	6023,4	6309,7	2329,2	73990,8
	1062910,0					1062910,0	Cotisations Sociales			1062910,0			1062910,0
		1252282,9				1252282,9	Prestations Sociales		1252282,9				1252282,9
42981,7	20143,4	1385,3	26302,3	13871,3		104684,0	Services Financiers	14772,8			87906,6	2004,6	104684,0
709561,4			122655,0	40453,1		872669,5	Aut. Rev. de la Propriété	40453,1		182376,0		649840,4	872669,5
71186,6	27202,9	1605906,4	9125,6	383146,2		2096567,7	Aut. Transfert Courants	425792,3	475232,0	1121603,0	23620,1	50320,3	2096567,7
2400058,3	**9789140,5**	**1943264,7**	**328971,4**	**278084,2**		**14739519,1**	**Revenu Disponible Brut**	**2400058,3**	**9789140,5**	**1943264,7**	**328971,4**	**278084,2**	**14739519,1**
	6162718,6	642647,3	87441,7			6892807,6	Consommation Finale						6892807,6
	6113430,6	642647,3	87441,7			6843519,6	- Sur le Territoire						6843519,6
	49288,0					49288,0	- Hors Territoire						49288,0
2400058,3	**3626421,9**	**1300617,4**	**241529,7**	**278084,2**		**7846711,5**	**Epargne Brute**	**2400058,3**	**3626421,9**	**1300617,4**	**241529,7**	**278084,2**	**7846711,5**
		114545,0	126689,0			243234,0	Transfert en Capital	133337,3	5067,5	94343,8	4159,5	6325,9	243234,0
2291382,3	922827,8	3084034,7	13583,6			6311828,4	Accumulation Brute F.F.						6311828,4
1305579,6	229303,5					1534883,1	Variation de Stocks						1534883,1
24609,1	10296,5		48,3	883,8		35837,7	Acquisitions Nettes	245,3		23078,1		12514,3	35837,7
12733,3	10296,5		48,3			23078,1	- De Terrains			23078,1			23078,1
11875,8				883,8		12759,6	- D'Actifs Incorporels	245,3				12514,3	12759,6
					0,0	**0,0**	**Capacité de Finacement**	-1087930,1	**2469061,6**	-1780540,4	**232057,3**	**167351,6**	**0,0**
					26151438,5		**Équil. en Biens & Services**						**26151438,5**

المبحث الثاني: جدول المدخلات والمخرجات

جدول المدخلات والمخرجات، هو واحد من الجداول المركزية في المحاسبة الوطنية. وهو وسيلة لتوفير تحليل مفصل لعملية انتاج السلع والخدمات، واستهلاكها، والايرادات المتأتية من هذا الانتاج.

المطلب الأول: ماهية جدول المدخلات والمخرجات

جدول المدخلات –المخرجات، يصف تدفق السلع والخدمات بين كل القطاعات الفردية لاقتصاد وطني خلال فترة زمنية محددة عادة سنة.

فهو يلتقط صورة كاملة لقيم السلع والخدمات المباعة والمشتراة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة سنة، موضحا علاقات التشابك للقطاعات وكذا العلاقة بين المنتجين والمستهلكين[1].

تعتبر جداول المدخلات والمخرجات وصفا احصائيا للأداء الاقتصادي، وتتعامل هذه الجداول اساسا مع أساليب تحليل التبعية والتشابك بين مختلف القطاعات الاقتصادية. ومن خلال جداول المدخلات والمخرجات يتم تقسيم الاقتصاد الى عدد من القطاعات، علما أن عدد القطاعات والسلع التي يتضمنها الجدول، يعتمد على الهدف من التحليل الاقتصادي ورغبة المخطط من جهة، ومدى توفر البيانات الاحصائية من جهة أخرى.[2]

جدول المدخلات والمخرجات، هو واحد من الجداول المركزية في المحاسبة الوطنية، وهو اطار منسق ومتكامل يلخص كل من العمليات على السلع والخدمات حسب المنتجات، وحسابات الإنتاج والاستغلال حسب فروع النشاط.[3]

المطلب الثاني: : الهيكل العام لجدول المدخلات والمخرجات

جدول المدخلات- المخرجات يتكون من خمسة أقسام، توضح المؤشر الشامل للنشاط الاقتصادي "الناتج المحلي الاجمالي" (La PIB)[4].

---

[1] - شتوح نور الدين، تحليل المدخلات والمخرجات النظرية والتطبيق، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة الماستر تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2022/2021، ص: 12.

[2] - دائرة الاحصاءات العامة، https://dosweb.dos.gov.jo/ar/nationalaccount/input-and-output/

[3] - ONS, LES TABLEAUX DES ENTREES SORTIES 2000 à 2014, N^0 727. P : 02.

[4] - ONS, LES TABLEAUX DES ENTREES SORTIES 2000 à 2014, op cite, p : 03.

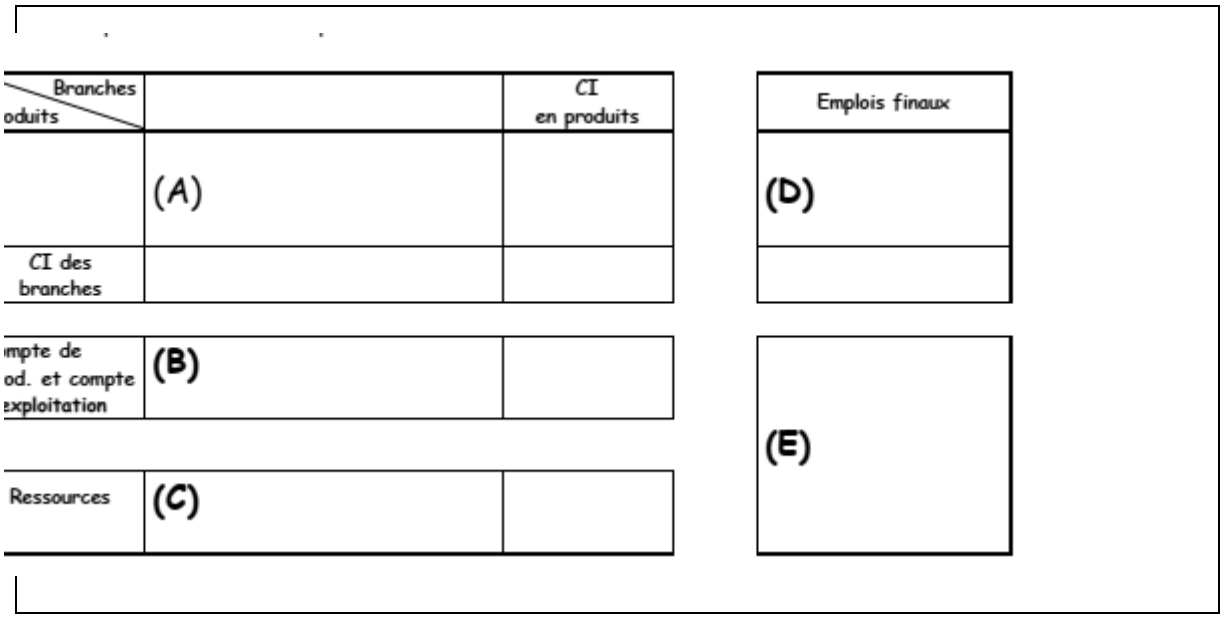

المطلب الثالث: قراءة جدول المدخلات –المخرجات

جدول الاستهلاكات الوسيطية (الربع (A)):

يسمى عموما بجدول المدخلات الوسيطية، قراءة الأسطر تسمح بمعرفة الاستهلاك الوسيط لكل نشاط (فرع) من منتج معين، في حين تعطي قراءة الاعمدة معلومات حول الاستهلاكات الوسيطية لكل نشاط (فرع) من منتجات مختلفة.

جدول حسابات الإنتاج والاستغلال (الربع (B)):

يمثل حسابات الفروع، أي حساب الانتاج وحساب الاستغلال

يسمح حساب الإنتاج لكل فرع بقياس القيمة المضافة الخام للفروع (أي إسهامها الإنتاجي)

يسمح حساب الاستغلال لكل فرع بإعطاء وصف لعمليات التوزيع الأولية للقيمة المضافة (تعويضات الأجراء، الضرائب المرتبطة بالانتاج). رصيد حساب الاستغلال هو الفائض الخام للاستغلال، ويصبح صافيا بإزالة إستهلاك الأصول الثابتة.

جدول الموارد (الربع (C)):

بالنسبة لمنتج معين، يعطينا هذا الربع معلومات عن الموارد المتاحة، تتألف هذه الموارد من: الانتاج الخام (PB)، الموارد من السلع والخدمات، الضريبة على القيمة المضافة، الرسوم الجمركية، والهوامش التجارية.

جدول الاستخدامات النهائية (الربع (D)):

يخصص للاستخدامات النهائية لكل منتج في المدونة، أي الاستهلاك النهائي للأسر (CFM)، الاستهلاك النهائي للادارات العمومية (CFAP)، التكوين الخام لرأس المال الثابت (FBCF)، التغير في المخزون (VS)، والصادرات من السلع والخدمات (X)

تعلمنا تقاطع الصف i مع أي عمود في مصفوفة الطلب النهائي عن تسليمات المنتج i للمطلوب النهائي . (L'intersection de la ligne i avec une colonne quelconque de la matrice de la demande finale nous renseigne sur les livraisons du produit i au demandeur final.)

الجزء الخامس الربع (E):

الزاوية السفلية اليمنى لجدول المدخلات والمخرجات، يستخدم لقياس الانتاج الداخلي الخام (بطريقة الانتاج).

Tableau des Entrées-Sorties -Année 2021-

En Millions de DA

Code NSA	Intitulés des NSA	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12
01	Agriculture, sylviculture, pêche	103726	0	0	2113	1726	8405	122	7013	6205	928355	14	0
02	Eau et Energie	11917	57644	2940	417	4716	47147	54819	8074	6015	9535	215	26
03	Hydrocarbures	8660	31641	1003339	26691	949	2870	944	288943	1804	21302	48	0
04	Services et Trav. Pub. Pétroliers	0	0	142756	196826	0	0	0	0	0	0	0	0
05	Mines et carrières	0	0	11	190	8	16044	4133	84094	1427	236	2	0
06	ISMMEE	84317	8785	15197	1160	2191	91241	1903	576059	1774	3591	89	1
07	Matériaux de Construction	3342	763	21770	20864	74	8391	6550	1100146	1097	325	0	0
08	BTPH	0	39565	4152	5760	5553	25807	4312	2734	2875	687	288	3
09	Chimie, Plastiques, Caoutchouc	108296	16103	780	59	6546	36623	2916	325332	84733	528	1145	42
10	Industries Agro-alimentaires	147899	0	76	7	0	16759	188	7733	38450	84299	193	198
11	Textiles, confection, bonnéterie	6694	3720	0	0	375	17011	851	3922	4768	174	56538	44
12	Cuirs et Chaussures	1013	32418	0	0	2223	28546	3140	16	972	12	5718	4390
13	Bois, Papiers et lièges	28770	4106	8648	6207	2081	19255	4901	300036	5471	966	290	5
14	Industries diverses	2423	2678	242	0	579	7281	691	1341	570	619	48	0
15	Transport et communications	28296	9597	45732	5813	4773	46048	4336	7260	4197	3874	221	2
17	Hôtels cafés restaurants	3052	5444	176	36	143	1440	154	3420	196	124	9	0
18	Services fournis aux entreprises	46844	690	138061	625	13	195	28	13824	75	30186	4	0
19	Services fournis aux ménages	16515	0	0	0	0	0	0	3694	0	58827	0	0
Consommations Intermédiaires		**601764**	**213154**	**1383880**	**266767**	**31952**	**373060**	**89989**	**2733641**	**160627**	**1143642**	**64822**	**4712**
Valeurs Ajoutées (VA)		**2688316**	**243869**	**4912065**	**122847**	**37650**	**136667**	**111955**	**2455370**	**95853**	**488949**	**29946**	**3690**
Rémunération des Salariés (RS)		363416	74778	178992	94835	18864	72243	36299	766650	32211	74338	12355	1142
Impôts liés à la production (ILP)		17095	10733	1019900	4439	1071	8395	5451	123764	5695	23013	3167	207
Excédents Bruts d'Exploitation		2307804	158359	3713173	23573	17715	56029	70205	1564956	57948	391598	14424	2342
Consommation de Fonds Fixes		4650	157193	714367	21989	11533	62464	25342	132573	14459	58632	2909	224
Excédents Nets d'Exploitation		**2303154**	**1166**	**2998806**	**1584**	**6182**	**-6435**	**44863**	**1432384**	**43489**	**332966**	**11515**	**2118**
Productions Brutes (PB)		**3290080**	**457023**	**6295945**	**389614**	**69602**	**509727**	**201943**	**5189011**	**256481**	**1632591**	**94768**	**8403**
Importations biens et services		809427	0	72384	0	175325	1960524	54784	4921	962623	712678	139210	28455
Taxes sur la Valeur Ajoutée		41935	57056	11373	0	7847	275446	29999	241	176364	196821	32053	5681
Droits et taxes à l'importation		55355	0	12835	0	1541	98063	5022	39	36550	70590	27118	8286
Marges commerciales		604351	0	123147	0	7202	1089473	79934	0	353901	699735	55744	7760
Total des Ressources		4801148	514079	6515684	389614	261515	3933233	371681	5194212	1785918	3312414	348893	58585

13	14	15	16	17	18	19	Total CI	CF Ménages	CF AP	CF IF	CF AI	FBCF	Variation Stocks	Export B&S	Emplois finals	Total Emplois
7344	10	77641	42732	13691	4258	451	**1203806**	3412485	59009	0	0	92378	13907	19564	3597342	**4801148**
1733	15	26009	14583	5350	5316	36282	**292753**	162840	49801	7674	1011	0	0	0	221326	**514079**
92	1	274472	34389	35	1924	203	**1698307**	149536	3561	890	366	0	-129451	4792476	4817378	**6515685**
0	0	0	0	0	0	0	**339582**	0	0	0	0	370133	-320101		50032	**389614**
11	0	0	0	0	10	0	**106166**	0	0	0	199	0	141293	13857	155349	**261515**
298	8	182807	14946	111	1948	300	**986726**	401181	37993	14279	2547	1741744	595623	153141	2946508	**3933233**
68	1	1968	500	0	1903	0	**1167759**	4310	2463	0	1017	0	-839089	35220	-796078	**371681**
1247	19	38001	6660	1289	4282	450	**143685**	123596	36230	0	2082	5131932	-243314		5050526	**5194212**
1563	238	110005	32800	90	4418	562	**732779**	355698	34101	386	1340	7459	270238	383917	1053139	**1785918**
139	1	25151	112753	31488	3	137	**465475**	990052	25629	12572	0	0	1757988	60698	2846938	**3312414**
3735	3	506	18062	178	2114	1464	**120160**	332007	34232	199	0	0	-141194	3488	228732	**348893**
2821	153	0	0	0	445	17746	**99613**	98885	0	0	17	0	-140661	730	-41029	**58585**
10691	57	20517	18316	387	10370	119	**441192**	103658	85	6210	180	47255	-231387	8539	-65459	**375733**
227	51	7795	76092	98	18118	630	**119485**	89723	17189	764	165	13662	-56111	842	66234	**185719**
329	4	88275	144132	1525	4042	523	**398978**	2935461	68591	3565	304	0	0	123024	3130946	**3529924**
39	1	73582	6985	60	1703	3	**96566**	197248	428	4009	295	0	0	97124	299104	**395670**
5	0	45803	654	18	389	2	**277417**	0	108698	60572	688	291909	0	210140	672007	**949424**
0	9713	75044	0	0	0	0	**163794**	288421	1466	644	7	0	0	0	290537	**454330**
30343	**10275**	**1047576**	**523604**	**54320**	**61243**	**58872**	**8854243**	**9645102**	**479475**	**111763**	**10219**	**7696473**	**677742**	**5902760**	**24523533**	**33377777**
27122	**55097**	**2125747**	**2620941**	**256597**	**320906**	**343601**	**17077187**									
13857	6466	445854	258715	73084	98084	75753	**2697935**									
2839	893	62607	100620	17734	12530	11835	**1431985**									
10427	47738	1617286	2261606	165779	210293	256013	**12947268**									
2112	2243	386276	148297	21336	32959	4895	**1804454**									
8314	**45494**	**1231010**	**2113310**	**144443**	**177334**	**251118**	**11142814**									
57465	**65371**	**3173323**	**3144545**	**310917**	**382150**	**402473**	**25931431**									
193386	50123	133891	0	34176	510462	0	**5842368**									
41046	14958	222710	0	50577	56812	51857	**1272776**									
5806	9999	0	0	0	0	0	**331202**									
78031	45268	0	-3144545	0	0	0	0									
375733	**185719**	**3529924**	**0**	**395670**	**949424**	**454331**	**33377777**									

La PIB = Σ Valeurs Ajoutées + TVA + Droits et taxes à 'l'importation

La PIB= 18 681 165,0 Millions de DA

ONS – DTCCN

المطلب الرابع: أهمية جداول المدخلات والمخرجات:

توفر الجداول اطارا لدراسة تفصيلية للانتاج المحلي الاجمالي، حيث توفر كما كبيرا من المعطيات التي يمكن استغلالها في تحليل الانتاج المحلي الاجمالي في العديد من الجوانب منها:[1]

- تمثل إطارا منهجيا لإعداد تقديرات الحسابات الوطنية وفق مناهج التقدير الثلاثة (الانتاج، الدخل، الانفاق)، مع افتراض تحقيق توازن الموارد والاستخدامات.
- تمثل اطارا محاسبيا لتقدير البيانات المتوقعة لجداول العرض والاستخدام للعام التالي، اعتمادا على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بتطور المتغيرات الاقتصادية.
- نصيب كل نشاط من القيمة المضافة الاجمالية
- نصيب كل نشاط من الانتاج المحلي الاجمالي
- نصيب بنود الانفاق من الانتاج المحلي الاجمالي، وهيكل الانفاق على السلع والخدمات
- نسبة الواردات في اجمالي العرض ومؤشرات الاكتفاء الذاتي
- نسبة تعويضات الاجراء من القيمة المضافة لكل نشاط، وهيكل توزيع التعويضات على النشطة الاقتصادية، وتحديد الأنشطة كثيفة رأس المال والأنشطة كثيفة العمل والأنشطة ذات الدخل المختلط.
- تفاصيل الاستهلاك الوسيط لكل نشاط ونوعية المنتجات المستهلكة
- رصيد الميزان التجاري الاجمالي والتفصيلي حسب المنتجات
- تساعد جداول المدخلات والمخرجات في اعداد محاكاة لأثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي.
- تبرز اهمية الجداول من خلال استخدامها من قبل متخدي القرار وراسمي السياسات، ومعدي البرامج التنموية، وذلك من خلال تحديد الأنشطة الرائدة في الاقتصاد وتوجيه الاستثمارات إليها.

[1] – الهيئة العامة للاحصاء، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث: مجمعات المحاسبة الوطنية

تعرف المحاسبة الوطنية **المجمعات** على أنها تركيب لمقادير تقيس نتيجة النشاط الاقتصادي لمجموع الاقتصاد في المجالات المحددة. يتم الحصول على المقادير بتجميع العمليات الأولية التي قام بها الأعوان الاقتصاديون.

يتم استخدام المجمعات للمقارنة بين أداء الدولة الواحدة عبر الزمن، أو بين عدة دول في فترة معينة أو فترات مختلفة.

المطلب الأول: مجمعات الإنتاج

نجد فيها كل منها: الإنتاج الخام، الإنتاج المتاح، الإنتاج الكلي الخام، الإنتاج الداخلي الخام، الناتج الداخلي الخام.

الفرع الأول: الإنتاج الخام (La PB)

الإنتاج الخام، هو مجموع السلع والخدمات المنتجة من قبل وحدة اقتصادية خلال فترة معينة، يقيم بسعر الإنتاج من دون الرسم على القيمة المضافة.

ويعرف الإنتاج الخام لقطاع أو لبلد ما بنفس الطريقة.

إذا يتشكل الإنتاج الخام للفرع من إنتاج هذا الفرع، ويمكن أن يكون هذا سلعة واحدة أو خدمة واحدة، أو مجموعة من السلع والخدمات المتجانسة تتناسب مع إنتاج الفرع.

*يتضمن الإنتاج الخام، الاهتلاكات، وإذا ما تم إنقاص الاهتلاكات نحصل على الإنتاج الصافي.

الإنتاج الخام = الإنتاج الصافي + الاهتلاكات.

الاستهلاكات:

هي قيمة النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام، أو مرور الزمن أو الإبداع التكنولوجي.

محاسبيا: هو عبارة عن مخصصات سنوية يكونها المحاسبي بغية استبدال أو إحلال الآلة بعد اهتلاكها نهائيا.

الفرع الثاني: الإنتاج الكلي الخام (La PTB)

يعرف الإنتاج الكلي الخام لبلد ما، على أنه مجموع السلع والخدمات الإنتاجية المنتجة من قبل البلد، فهو لا يتضمن إذا الخدمات غير الإنتاجية.

وهو مجموع السلع والخدمات الإنتاجية من أصل داخلي (غير المستوردة)، والتي توضع تحت تصرف الاعوان الاقتصادية لاستخداماتها المختلفة سواء كانت وسيطة أو نهائية.

الإنتاج الكلي الخام لبلد ما خلال سنة معينة مقيما بسعر الإنتاج، هو مجموع الإنتاج الخام لفروع الإنتاج مقيمة بسعر الإنتاج.

$$\textbf{La PTB}_{\textbf{PP}} = \sum PB_{PP}$$

في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA)، يقيم الإنتاج الكلي الخام بسعر السوق عادة، ويمكن حسابه وفق ثلاثة زوايا: زاوية الإنتاج، زاوية الإنفاق، زاوية المداخيل

- **زاوية الإنتاج**

الإنتاج الكلي الخام = مجموع الإنتاج الخام لفروع الإنتاج

+ الرسم على القيمة المضافة

+ الرسوم والحقوق الجمركية على الواردات.

$$\textbf{La PTB} = \sum PB_{PP} + \sum TVA + \sum DT/M$$

زاوية الانفاق

من زاوية الإنفاق فإن الإنتاج الكلي الخام يساوي مجموع الاستخدامات التي كان محلا لها، بما في ذلك الاستخدامات الوسيطة.

الإنتاج الكلي الخام = مجموع قيمة الاستخدامات الوسيطة

+ مجموع قيمة الاستخدامات النهائية

+ مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة

+ التغير في المخزون

+ الصادرات

– الواردات.

$$\textbf{La PTB} = \sum CP + \sum CF + \sum ABFF + \Delta S + X - M$$

زاوية المداخيل

الانتاج الكلي الخام = الاستهلاك الانتاجي

+ تعويضات الاجراء

+ ضرائب مرتبطة بالانتاج

+ الفائض الخام للاستغلال

– اعانات الاستغلال.

$$\text{La PTB}_{pm} = CP + RS + ILP + EBE - SUB$$

الفرع الثالث: الانتاج الداخلي (المحلي) الخام (La PIB)

يقيس هذا المجمع، مجموع السلع والخدمات الإنتاجية للأعوان المقيمة، والتي تشكل موضوعا للاستعمالات النهائية فقط، ويحسب وفقا ثلاثة زوايا[1]: زاوية الإنتاج، زاوية الإنفاق، زاوية الدخل.

- **زاوية الإنتاج:**

$$\textbf{La PIB} = \text{La PTB} - \sum CP$$

أو/و

$$\textbf{La PIB} = \sum VAB + \sum TVA + \sum DT/M$$

- **زاوية الإنفاق:**

$$\text{La PIB} = CF + ABFF + VS + X - M$$

- **زاوية الدخل:**

$$\text{La PIB} = RS + ILP + EBE - SUB$$

الفرع الرابع: الإنتاج الداخلي الصافي (la PIN)

انطلاقا من أن أي مجمع صافي هو مجمع خام مطروحا منه الإهتلاك، فإن الانتاج الداخلي الصافي يحسب وفق المعادلة التالية:

الانتاج الداخلي الصافي = الانتاج الداخلي الخام – الاهتلاك

[1]– الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

$$La\ PIN = LA\ PIB - CCF$$

$$La\ PIN = EBE + RS + ILP - SUB - CCF$$

$$EBE - CCF = ENE$$

$$La\ PIN = ENE + RS + ILP - SUB$$

الفرع الخامس: الناتج الداخلي (المحلي) الخام (LePIB)

تعريف وحساب الإنتاج الداخلي الخام (La PIB)، ينتج مباشرة من تعريف نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA) لحقل الإنتاج.

غير أن مختلف أنظمة المحاسبة الوطنية، تختلف بصفة أساسية في تعريفها الذي يعطيه كل منها لفضاء الإنتاج. بالتالي فإن المجمع الممثل للإنتاج النهائي يختلف من نظام لآخر.

ولإتاحة إمكانية المقارنة الدولية يلجأ نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية إلى مجمع آخر للإنتاج هو: **الناتج الداخلي الخام (Le PIB)**. هذا الأخير يتناسب مع تعريف حقل الإنتاج المعطى من قبل نظام المحاسبة الوطنية لهيئة الأمم المتحدة، وهو النظام الأكثر استعمالا في العالم.

يعتبر نظام المحاسبة الوطنية لهيئة الأمم المتحدة (SCN)، كل الفروع منتجة بما فيها: العائلات، المؤسسات المالية، الإدارات العمومية والشؤون العقارية، وأن كل الخدمات إنتاجية. عكس نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية الذي يعتبرها غير إنتاجية، لأنه يتميز بضيق حقله الإنتاجي.

الانتقال من الإنتاج المحلي الخام إلى الناتج المحلي الخام:

يتم الانتقال من الإنتاج المحلي الخام * (لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية) إلى الناتج المحلي الخام** (نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة) على النحو التالي[1]:

---

* يمثل الإجمالي الأساسي لنظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية

الناتج المحلي الخام (Le PIB) = الإنتاج المحلي الخام (La PIB)

+ القيمة المضافة للإدارة العمومية (الإدارة المركزية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري والضمان الاجتماعي)

+ القيمة المضافة للمؤسسات المالية (البنوك ومؤسسات التأمين)

+القيمة المضافة للشؤون العقارية (خدمات الإيجار)

+تعديلات مرتبطة بالانتاج المدرجة في الخدمات البنكية وفي استهلاك الخدمات غير المنتجة.

المطلب الثاني: مجمعات الدخل

نجد فيها كل من: الدخل الداخلي، الدخل الوطني، الدخل الوطني المتاح، الدخل الوطني النقدي.

الفرع الأول: الدخل الداخلي (RI)

يتوقف مفهوم الدخل الداخلي على حدود القطر الاقتصادي، وهو يبين كيفية التوزيع الأولي للدخل المتحصل عليه من عملية الإنتاج، فهو يبين حجم المداخيل التي حققها الأعوان الاقتصاديون المنتجون الناشطون داخل الوطن بغض النظر عن جنسيتهم؛ يتم حسابه كالتالي:

الدخل الداخلي = تعويضات الأجراء

+ ضرائب مرتبطة بالإنتاج

+ الفائض الصافي للاستغلال

– إعانات الاستغلال

$$RI = ENE + RS + ILP - SUB$$

** يمثل الإجمالي الأساسي لنظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة

[1]– الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

الدخل الداخلي يعرف على انه الإنتاج الداخلي الصافي بسعر السوق.

$$RI = LA\ PIN$$

الفرع الثاني: الدخل الوطني (RN)

يسمح الدخل الوطني بأخذ مداخيل (مساهمة) الأعوان الاقتصادية الوطنية (مؤسسات وأفراد) غير المقيمة في حساب دخل البلد؛ إذ عادة ما نجد مؤسسات وطنية تمارس نشاطها خارج حدود القطر الاقتصادي وتقوم بتحويل مداخيل الى القطر الاقتصادي، والعكس، مؤسسات أجنبية تمارس نشاطها داخل القطر الاقتصادي وتقوم بتحويل مداخيل خارج القطر الاقتصادي.

يتم حساب الدخل الوطني وفق المعادلة التالية:

الدخل الوطني = الدخل الداخلي

+ رصيد تعويضات الأجراء من وإلى الخارج (SRS)

+ رصيد دخل الملكية والمؤسسة من وإلى الخارج (SRPE)

$$RN = RI + SRS + SRPE$$

الفرع الثالث: الدخل الوطني المتاح (RND)

الدخل الوطني المتاح = الدخل الوطني + رصيد تحويلات جارية أخرى من وإلى الخارج

$$RND = RN + ATFS$$

الفرع الرابع: الدخل الوطني النقدي (RNM)

مثلما يتم اللجوء إلى حساب الناتج الداخلي الخام LE PIB في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA) من أجل امكانية المقارنة مع مجمعات الانتاج في البلدان التي تستخدم نظام (SCN)، يتم اللجوء الى حساب الدخل الوطني النقدي في نظام (SCEA) من أجل امكانية المقارنة مع مجمعات الدخل في البلدان التي تستخدم نظام (SCN)، ويتم حسابه وفق التالي:

الدخل الوطني النقدي = الدخل الوطني

+ مداخيل الأعوان الاقتصادية غير الانتاجية حسب (SCEA)

– الايجارات

تمارين:

تمرين 01:

لتكن لدينا المعلومات التالية (الوحدة: دينار جزائري)

مجموع الاستهلاك الإنتاجي = 0,8 الاستهلاك النهائي.

التغير في المخزون =0,25 التغير الخام في الأصول الثابتة.

مجموع الموارد = 900.

مجموع الصادرات – مجموع الواردات = 60.

مجموع الواردات على مجموع الصادرات = 0,8.

مجموع الرسم على القيمة المضافة + مجموع الحقوق الجمركية =50.

مجموع القيم المضافة الخام 500.

المطلوب:

-إعداد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن.

حل التمرين 01:

حساب قيمة الصادرات

$$X- m= 60$$

$$\frac{M}{X}= 0,8$$

$$M = 0,8\ X$$

$$X- 0,8X =60$$

$$0,2X= 60$$

$$\mathbf{X = 300\ DA}$$

حساب قيمة الواردات

$$M = 0{,}8\ X$$

$$M = 0{,}8\ (300)$$

$$\mathbf{M = 240\ DA}$$

حساب قيمة الاستهلاك الوسيط

$$\sum R = \text{La PIB}_{pm} + CP + M$$

$$CP = \sum R - (\text{La PIB}_{pm} + M)$$

$$\text{La PIB}_{pm} = \sum VAB + \sum TVA + \sum DTM$$

$$\text{La PIB}_{pm} = 500 + 50$$

$$\mathbf{La\ PIB_{pm} = 550\ DA}$$

$$CP = 900 - (550 + 240)$$

$$\mathbf{CP = 110\ DA}$$

حساب قيمة الاستهلاك النهائي:

$$CP = 0{,}8\ CF$$

$$CF = \frac{CP}{0{,}8}$$

$$CF = \frac{110}{0{,}8}$$

$$\mathbf{CF = 137{,}5\ DA}$$

حساب قيمة التغير الخام في الأصول الثابتة

$$\sum R = \sum E = CP + CF + ABFF + VS + X$$

$$VS = 0{,}25\ ABFF$$

$$\sum R = CP + CF + ABFF + 0{,}25\ ABFF + X$$

$$\sum R = CP + CF + 1{,}25\ ABFF + X$$

$$ABFF = \frac{\sum R - (CP + CF + X)}{1{,}25}$$

$$ABFF = \frac{900 - (137{,}5 + 110 + 300)}{1{,}25}$$

ABFF = 282 DA

حساب قيمة التغير في المخزون

$$VS = 0{,}25\ ABFF$$

$$VS = 0{,}25\ (282)$$

VS = 70,5 DA

إعداد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن

ميزانية الوطن للموارد والاستخدامات **(الوحدة: دج)**

الاستخدامات E	**الموارد R**
CP= 110 CF= 137,5 ABFF= 282 VS= 70,5 X= 300	La PIB_{pm}= 550 CP = 110 M= 240
900	**900**

تمرين 02:

لتكن لدينا المعطيات الافتراضية التالية، والخاصة باقتصاد الجزائر خلال سنة معينة:

(الأرقام بالمليون دج)

*مجموع الموارد = 2000000

*رصيد الميزان التجاري = – 60000

*الاستهلاك النهائي = 500000

*تغير المخزون = 50000

*مجموع الرسم على القيمة المضافة والرسوم والحقوق على الواردات = 40000

*الإنتاج الكلي الخام مقيما بسعر الإنتاج = 1700000

*تعويضات الأجراء = 270000

*التراكم الخام للأصول الثابتة = 280000

*التراكم الصافي للأصول = 310000

*ضرائب مرتبطة بالإنتاج – إعانات الاستغلال = 180000

*الفائض الخام للاستغلال = 320000

30000*SRS+SRPE =

*تحويلات جارية أخرى = 20000

المطلوب:

-إعداد ميزانية الوطن للموارد والاستخدامات.

-حساب قيمة الإنتاج الداخلي الخام باستخدام مفهوم الإنتاج ومفهوم الإنفاق.

-حساب قيمة الدخل الوطني باستخدام مفهوم الدخل.

-حساب الدخل الوطني المتاح

حل التمرين 02:

حساب قيمة الانتاج الكلي الخام

$$\text{La PTB}_{pm} = \text{La PTB}_{pp} + TVA + DT/M$$

$$\text{La PTB}_{pm} = 1.700.000 + 40.000$$

$$\text{La PTB}_{pm} = 1.740.000 \text{ DA}$$

حساب قيمة الواردات:

$$M = R - \text{La PTB}$$

$$M = 2.000.000 - 1.740.000$$

$$M = 260.000 \text{ MDA}$$

حساب قيمة الصادرات

$$X - M = -60.000$$

$$X = M - 60.000$$

$$X = 260.000 - 60.000$$

X = 200.000 MDA

حساب قيمة الاستهلاك الوسيط

$$CP = \sum E - (CF + ABFF + VS + X)$$

$$CP = 2.000.000 - (500.000 + 280.000$$

$$+ 50.000 + 200.000)$$

CP = 970.000 MDA

–حساب قيمة الإنتاج الداخلي الخام

*باستخدام مفهوم الإنتاج

$$La\ PIB = La\ PTB_{pm} - CP$$

$$La\ PIB = 1.740.000 - 970.000$$

La PIB = 770.000 MDA

*باستخدام مفهوم الإنفاق.

$$La\ PIB = CF + ABFF + VS + X - M$$

$$La\ PIB = 500.000 + 280.000 + 50.000 - 60.000$$

La PIB = 770.000 MDA

–حساب قيمة الدخل الوطني باستخدام مفهوم الدخل.

*حساب قيمة استهلاك الأصول الثابتة

$$CCF = ABFF + VS - ANF$$

CCF = 280.000 + 50.000 – 310.000

CCF = 20.000 MDA

*حساب قيمة الفائض الصافي للاستغلال

ENE = EBE – CCF

ENE = 320.000 -20.000

ENE = 300.000 MDA

*حساب قيمة الدخل الداخلي

RI = ENE + RS + ILP – SUB

RI = 300.000 + 270.000 + 180.000

RI = 750.000 MDA

***حساب قيمة الدخل الوطني**

RN = RI + SRS + SRPE

RN = 750.000 + 30.000

RN = 780.000 MDA

-حساب الدخل الوطني المتاح

RND = RN + ATFS

RND = 780.000 + 20.000

RND = 800.000 MDA

تمرين 03:

احسب الإنتاج الداخلي الخام للجزائر باستخدام مفهوم الإنتاج ومفهوم الإنفاق وذلك بالاعتماد على المعطيات التالية:

الاستهلاك النهائي الفردي للعائلات= 56000 مليار دج

الصادرات= 402000 مليار دج

الاستهلاك النهائي الفردي للمؤسسات المالية= 83 مليار دج

الواردات= 419000 مليار دج

الاستهلاك النهائي الفردي للادارات العمومية= 4200 مليار دج

CP= 62000M (DA)

التغير في المخزون= 4000 مليار دج.

La PTB_{pm}= 170000M (DA)

تمرين 04

ليكن لديك المعطيات التالية والمتعلقة باقتصاد الجزائر (المعطيات بالمليار دج)

مجموع القيمة المضافة الخام للقطاعات الانتاجية= 5000،

مجموع الرسم على القيمة المضافة الخامة= 300،

مجموع الحقوق والرسوم على الواردات= 270،

الاستهلاك النهائي= 2800،

ABFF = 880

VS = 990

الواردات= 270 ،

الصادرات= 980،

الاستهلاك الوسيط= 1790.

المطلوب:

احسب الانتاج الداخلي الخام بطريقتين مختلفتين.

احسب الانتاج الكلي الخام مقيما بسعر السوق بطريقتين مختلفتين.

تمرين 05:

باستخدام مفهوم الانفاق ومفهوم الانتاج، احسب الانتاج الداخلي الخام، وذلك بالاعتماد على المعطيات التالية والمقيمة بالمليار دج.

اجمالي الموارد للوطن= 7500،

La PTB_{pm} = 6000

CF = 2700

ABF = 1090

الصادرات –الواردات= 200

تمرين 06:

إذا كان اقتصاد بلد ما يتكون من أربع قطاعات مؤسسية: SQS، MEI، AP، RDM، وكانت لديك المعطيات التالية (مليار وحدة نقدية):

SQS

الانتاج الخام= 4000

الاستهلاك الوسيط= 0.5 من PB

التغير في المخزون= +50

ABFF = 770

MEI

الإنتاج الخام= 2500

الاستهلاك الوسيط= 1000

الاستهلاك النهائي= 880

ABFF = 788

AP

ABFF = 600

مجموع الرسم على القيمة المضافة والرسوم والحقوق على الواردات= 510

الاقتصاد لا يستورد أي سلعة أو خدمة.

المطلوب: احسب La PIB بمختلف الطرق الممكنة.

تمرين 07:

لتكن لدينا المعطيات الافتراضية التالية، والخاصة باقتصاد الجزائر خلال سنة معينة:

*مجموع الموارد = 7500 مليون دينار

*الإنتاج الكلي الخام مقيما بسعر السوق = 6000 مليون دينار

*تعويضات الأجراء = 1800 مليون دينار

*الضرائب المرتبطة بالإنتاج = 220 مليون دينار

*إعانات الاستغلال = 70 مليون دينار

*الاستهلاك النهائي = 2700 مليون دينار

*التراكم الخام للأصول = 1090 مليون دينار

*رصيد الميزان التجاري = 200 مليون دينار

*اهتلاك الأصول الثابتة = 10 مليون دينار

*SRS+SRPE = 50 MLD

المطلوب:

حساب الإنتاج الداخلي الخام باستخدام مفهوم الإنتاج ومفهوم الإنفاق.

إعداد ميزانية الموارد والاستخدامات للوطن.

حساب الدخل الوطني.

الفصل الخامس:
المحاسبة الوطنية
وبعض مجالات التطبيق

تمهيد:

الحسابات الوطنية هي مجموعة متماسكة ومتسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي، وتستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصانيف وقواعد المحاسبة المتفق عليها دولياً. تمكن هذه الحسابات المحاسبين القوميين من قياس مستوى التنمية الاقتصادية ومعدل النمو الاقتصادي، والتغير في الاستهلاك، والمدخرات، والاستثمار ليس فقط لمجموع الاقتصاد بل أيضاً لكل قطاع من قطاعاته المؤسسية

فهي بذلك تمثل قاعدة بيانات قيمة للعديد من أغراض التحليل وتقييم ومتابعة الأداء، وتوفر مدخلات لأدوات النمذجة والتحليل الكمي، وقاعدة لبناء عدد ضخم من المؤشرات التي توضح الهيكل الاقتصادي للدولة وتطور أدائها.

المبحث الأول: التخطيط الاقتصادي الكلي

العلاقة بين الحسابات الوطنية وعلم الاقتصاد عموماً ذات تاريخ طويل وهي أكثر وضوحا على المستوى الكلي منه على المستوى الجزئي، وتبدو قوة ووضوح هذه العلاقة كون الحسابات الوطنية تمدنا بالمصادر الأساسية للإحصاءات والبيانات لتحليل الاقتصاد الكلي مثل إحصاءات الناتج والدخل والإنفاق والاستثمار والضرائب وغيرها .

فالحسابات الوطنية وسيلة مفيدة ومهمة لعرض البيانات (Data)، إذ أنها تكشف عن الإمكانيات والموارد المادية الموجودة في البلد، وتظهر العلاقات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ولهذا فهي تعتبر من أهم أدوات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، وأداة متابعة وسيطرة على تنفيذ الخطط الاقتصادية.

كما أنها وسيلة وإطار علمي، صمم خصيصاً لقياس مجمل نتائج النشاط الاقتصادي، وعرض المعلومات والبيانات المتعلقة بذلك النشاط في صورة رقمية متكاملة، تصلح أساسا لتحليل الأوضاع الاقتصادية القائمة، وترشيد عملية رسم السياسة الاقتصادية واتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة المسارات الاقتصادية.

وتظهر أهمية العلاقة بين الحسابات الوطنية والتخطيط الاقتصادي الكلي بشكل خاص في الاقتصاد القائم على التخطيط العلمي الصحيح، إذ أن أي خطة اقتصادية يجب أن توضع على أساس ما تكشف عنه هذه الحسابات حتى يمكن أن تعتبر خطه علمية صحيحة؛ وفي الدول التي تجتاز ظروفا صعبه طارئة كالحروب إذ يمكنها أن تستخدم موارد هذه الدولة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المرجوة.

كما تفيد بيانات الحاسبات الوطنية بالتخطيط الجغرافي، حيث أنها تكشف عن مساهمة كل محافظة أو منطقة إدارية في الاقتصاد القومي، كما تفيد في معرفة المستوى

الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لسكان المنطقة الإدارية، كما تفيد في معرفة الطبيعة الاقتصادية لكل منطقة إذا كانت زراعية أو صناعية أو غيرها.[1]

المبحث الثاني: وضع وبناء النماذج الاقتصادية

توفر السلاسل الزمنية للحسابات الوطنية غالبية البيانات الهامة التي تستخدم في بناء النموذج الاقتصادي لأغراض التنبؤ بالتطورات الاقتصادية وتحليل الأسعار وتقدير الأثار الاقتصادية للسياسات الحكومية، وغير ذلك.

وجدول المدخلات –المخرجات المستمد من جداول العرض والاستخدام في نظام الحسابات الوطنية يوفر قاعدة بيانات هامة لدراسات الأثر وتحليل الانتاجية على مستويات الصناعة والمنتج وبشكل شديد التفصيل.

هذا وتعتبر المؤشرات المستمدة من التجميعات في الحسابات الوطنية مفيدة بدرجة كبيرة لرصد الأداء العام لأي اقتصاد وقوته، وكذا مواطن الضعف فيه.

تتمثل المؤشرات التي تستند الى تجميعات الحسابات الوطنية في: الناتج المحلي الاجمالي، الاستهلاك النهائي، اجمالي تكوين رأس المال (الاستثمار في الأصول الثابتة)، معدل الادخار (الادخار/ الناتج المحلي الاجمالي)، معدل الاستثمار (اجمالي تكوين رأس المال/ الناتج المحلي الاجمالي)، والعجز في ميزانية الحكومة/ الناتج المحلي الاجمالي، الرصيد الجاري للحساب الخارجي/ الناتج المحلي الاجمالي، ومعدلات ضرائب الدخل للأفراد والشركات، وغير ذلك. ومن الممكن أن تشتق هذه المؤشرات مباشرة من بيانات الحسابات الوطنية.

هذه المؤشرات لا تبين فحسب أداء الاقتصاد مع مرور الوقت ولكنها تتيح أيضا اجراء مقارنة مع بلدان أخرى على نفس مستوى التنمية. وحتى بدون اللجوء الى نماذج معقدة توفر المؤشرات المشتقة من الحسابات الوطنية معلومات عن الاقتصاد مفيدة للغاية عندما تقيم مقابل حقائق نمطية مشتقة من الخبرات المكتسبة في دراسات التنمية الاقتصادية.

على سبيل المثال فانه لتحقيق معدل نمو مقبول من المتوقع ألا يكون معدل الاستثمار للبلدان النامية أقل من 25 % من الناتج المحلي الاجمالي؛

ووجود عجز في ميزانية الحكومة وعجز في الرصيد الخارجي الجاري في الناتج المحلي الاجمالي نسبته 03 % أو أكثر هو اشارة إلى أنه ستحدث مصاعب في المستقبل إذا لم يتم تصحيح المشكلات؛

[1] - أحمد صالح، الحسابات الوطنية، https://ecomang.uodiyala.edu.iq/

وتراكم الأرصدة بالنسبة للناتج في الصناعات التحويلية هو اشارة الى حدوث تباطؤ اقتصادي، والعكس بالعكس.

والمؤشرات الأخرى تشتق بالجمع بين البنود في الحسابات الوطنية. وعلى سبيل المثال فان مدفوعات الدين بالنسبة للصادرات (مدفوعات الدين تشمل مدفوعات الفائدة ومدفوعات المبلغ الأصلي معا) تستخدم كمؤشر للقدرة على سداد الدين؛ في حين أن تصدير سلع الصناعات التحويلية كنسبة مئوية من مجموع الصادرات يستخدم كمؤشر للتصنيع الذي توجهه الصادرات؛ وارتفاع نسبة العجز في ميزانية الحكومة الى الناتج المحلي الاجمالي وزيادة قيمة عجز الحساب الخارجي يشير إلى ان وجود حاجة لإجراء تعديل في السياسة؛ وارتفاع عجز الميزانية قد يؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص أو التسبب في زيادة التضخم إذا كان العجز يقابل بطباعة النقود بدلا من الاقتراض الحكومي. وبالطبع فانه يتعين أن يأخذ المحلل في الاعتبار عوامل أخرى كثيرة. وارتفاع نسبة خدمة الدين الأجنبي المقترن بتباطؤ الصادرات سيكون تحذيرا واضحا من حدوث أزمة بالنسبة لسداد الديون الخارجية. والمؤشرات الاقتصادية البسيطة توفر أداة مفيدة للتعرف على المشكلات الاقتصادية عندما تتجاوز المؤشرات بعض النسب الحرجة[2].

المبحث الثالث: استخدام المنظمات الدولية للحسابات الوطنية

وضع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي هذا النوع من تحليل المؤشرات في شكل رسمي عندما بدء في نشر سلسلة تقارير عن التنمية في العالم وتقارير التنمية البشرية. والمنشوران يركزان بصفة خاصة على المقارنة بين البلدان عن طريق ترتيب البلدان وتحديد الكيفية التي يتغير بها هذا الترتيب مع مرور الوقت

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينشر أيضا تقارير التنمية البشرية لبلدان منفردة ويصف في هذه التقارير، بمساعدة المؤشرات، الظروف الاجتماعية والاقتصادية لتلك البلدان وتطورها مع مرور الوقت.

وهناك العديد من المنظمات الدولية التي تستخدم المؤشرات، مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في تحديد مساهمات البلدان الأعضاء في ميزانيات تلك المنظمات، ولتحديد الوضع بالنسبة لحصول البلدان على المعونة المالية الدولية والثنائية[3]. وتحويلات الموارد بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية

كما يستخدم الاتحاد الأوربي بيانات الحسابات الوطنية في وضع السياسات (تعتبر الحسابات الوطنية حجر الزاوية في جميع التحليلات العامة للاقتصاد الكلي ، وهي

---

[2] - ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الشعبة الاحصائية، الحسابات الوطنية: مقدمة عملية، السلسلة واو، العدد 58، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص: 12.

[3] - ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الشعبة الاحصائية، استخدام الحسابات الوطنية في تحليل السياسات، السلسلة واو، العدد 81، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص:43.

التحليلات التي تجريها إدارات الاقتصاد الكلي، وكذلك ادارات قطاعية. ومن الأمثلة التي برزت على مدى السنوات[4]:

أثر الزيادات في سعر النفط (استخدام جداول المدخلات –المخرجات)

تنسيق معدلات الضرائب (استخدام الحسابات الحكومية)

تمويل الضمان الاجتماعي ومعدلات الاستفادة منه (استخدام الحسابات القطاعية)

التقييم الاقتصادي للسياسات الأخرى (مثل النقل أو البيئة)

التباينات في القوة الشرائية

التنمية المستدامة

التنبؤات الاقتصادية التي تناقش في اجتماعات ثنائية مع خبراء في التنبؤات من وزارات الاقتصاد في الدول الأعضاء من أجل مقارنة رؤيتهم للمستقبل وتنسيق ردود الأفعال المتعلقة بالسياسات، إذ أن اقتصادات الاتحاد الأوربي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتجارة وبالتدفقات الأخرى.

المبحث الرابع: التحليل قصير الأجل

تستخدم الحسابات الاقتصادية الوطنية بالإضافة الى بيانات اخرى في سياق مؤشرات اقتصادية؛ هذه الأخيرة عبارة عن سلاسل زمنية وصفية وتوقعية، تستخدم كمتغيرات تفسيرية في نماذج القياس الاقتصادي ومعادلات الانحدار. تستهدف هذه المؤشرات الاتجاهات والتغييرات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والتذبذبات في الظروف المحلية والظروف الاقتصادية والمالية الخارجية.

كما تطبق المؤشرات على التحليل والتنبؤ بدورات الأعمال التجارية ودورات النمو؛ ولهذا فإنها تشير الى تحركات الاقتصاد وليست لها في الأساس طبيعة الاقتصاد الكلي.

دورات الأعمال التجارية، هي تتابعات متكررة لمراحل تبادلية للتوسع والانكماش، وهي مراحل تنطوي على عدد كبير من العمليات الاقتصادية المتنوعة. وهذه التحركات تظهر كتذبذبات متميزة في سلاسل شاملة، تعدل موسميا، وهي تقيس كافة الجوانب الرئيسية للنشاط الاقتصادي الشامل: الانتاج والعمالة والدخل والمبيعات. والشيء نفسه ينطبق على عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية المالية الأخرى التي تشترك في دورات الأعمال التجارية: النقود والائتمان، وأسعار الفائدة والعائدات وأسعار الأصول، واجماليات الأرباح ومعدلاتها وهوامشها، والاستثمار الثابت واستثمار المخزونات

[4] - نفس المرجع، ص:125.

للمشاريع التجارية، وانفاق الأسر المعيشية، وخاصة على الإسكان والسلع المعمرة، ومعدل التضخم وأسعار السلع الحساسة، والبطالة ورصيد الميزانية الحكومية، والواردات والميزان التجاري. ويميل بعض من هذه السلاسل الى التحرك في وقت مبكر، ويميل البعض الآخر الى التحرك في وقت متأخر، غير أن مدد التبكير أو التاخير تكون قصيرة بدرجة كافية بالنسبة لفترات مراحل دورة الأعمال التجارية بحيث تبين المؤشرات درجة تطابق دورية عالية (درجة ارتباط عالية مع أفضل المقاييس لمجموع النشاط الاقتصادي)[5].

[5] - نفس المرجع، ص: 157، 158.

قائمة المراجع

أحمد الكواز، نظام الحسابات القومية، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 11، الكويت، 2002.

أحمد لهبيبات، نحول اصلاح نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007

حجاب عيسى، محاضرات في مقياس المحاسبة الوطنية، مقدمة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2015- 2016.

حسن حزوري، حسابات قومية، دروس مقدمة لطلبة السنة الثالثة –إدارة الأعمال والعلوم المالية والمصرفية-،كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2007/2006.

حميد زيدوني، اليوم الأفريقي للإحصاء– ضبط الحسابات لتحسين الحاضر الأفريقي من أجل مستقبل أكثر إشراقا-،الديوان الوطني للإحصائيات،الجزائر،21نوفمبر2011.

دائرة الاحصاءات العامة،

/https://dosweb.dos.gov.jo/ar/nationalaccount/input-and-output

الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011، رقم609

الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من2018 إلى 2020، رقم 933.

شتوح نور الدين، تحليل المدخلات والمخرجات النظرية والتطبيق، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة الماستر تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2022/2021.

عوينان عبد القادر، محاضرات في مقياس المحاسبة الوطنية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2013-2014.

منظمة الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية، 2008،
https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/docs/SNA2008ArabicWC.pdf، أطلع عليه بتاريخ: 2024/05/15.

ONS, LES TABLEAUX DES ENTREES SORTIES 2000 à 2014, N^{0} 727.

ONS, Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2000 a 2014, N°719.